المقدمة :

في ضل التغيرات الاقتصادية التي تشهدها الدول النامية والتي تشمل جميع المستويات الاجتماعية و الاقتصادية وغيرها , إذ أصبح من الغير الممكن أن تواجهها كل دولة على حدا , مما أدى إلى اعتبار العصر بعصر التكتلات الاقتصادية وغيرها من الأوصاف التي توحي بأن العالم يتجه نحوا التكامل في التجمعات الإقليمية , باعتبارها السبيل الإستراتيجي الوحيد لمواجهة هذه التحديات , كما تهدف التكتلات الاقتصادية إلى تنمية وتدعيم القطاعات المختلفة بالدول في ضل الصراعات , والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الدول , حيث يفتح باب العضوية في هذه التكتلات لمجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا , والتي تنتهج فلسفات , ونظم اقتصادية متشابهة , أو على الأقل متقاربة بحيث يسهل الانصهار , والاندماج بين صفوف الدول الراغبة في الدخول في مصفوفة التكامل الاقتصادي , وهو ما دعا الكثير من الدول المتقدمة , والنامية إلى المزيد من التكتل الاقتصادي لتشكيل قوى اقتصادية عملاقة للحفاظ على قوة أوضاعها الاقتصادية , وزيادة صلابتها , وفعاليتها .

ولدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادي والترتيبات الإقليمية الجديدة أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي تشير إلى أنه توجد إلى غاية 1995 على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي (وبالتالي التكتل الاقتصادي) في مختلف صورها , وتشمل 75% من الدول العالم و حوالي 80% من سكان العالم , وتسيطر على 85% من التجارة العالمية .

وانطلاقا مما سبق فإن الضرورة ملحة لإعادة تثمين إمكانياتها المادية والمعنوية والتفاوضية , من خلال سياسات جديدة بديلة لبناء اتحاد مغاربي يجسد عنصر السيادة والخصوصية وتضمن توازن المصالح في إطار التفاعل الإيجابي مع التكتلات الإقليمية الأخرى .

الإشكالية العامة :

من خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي :

هل الدول المغرب العربي تستطيع أن تحقق النافع من التكامل الاقتصادي

الإشكاليات الفرعية :

- ✓ ما هو التكامل الاقتصادي ؟ وما هي مميزاته ؟
- ✓ كيف تشكل الاتحاد المغرب العربي ؟
- ✓ ما هي أهم إمكانيات الإتحاد المغربي ؟
- ✓ ما هي العوامل التي يجب توفرها لنجاح الإتحاد المغاربي ؟

الفرضيات :

انطلاقا من الإشكالية السابقة فقد تم صياغة الفروض التالية :

- التكامل الاقتصادي هو مجموعة من الدول متشابه اقتصاديا , واجتماعيا , وسياسيا , وجغرافيا تتجمع , وتشترك في اتحاد واحد اقتصادي لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية ؛
- تشكل الاتحاد المغرب العربي بوجود عدد كبير من الخصائص السياسية , والاجتماعية , والثقافية لدول المشتركة بين دولها ,وهذا ما يؤهلها على مدى البعيد لتحقيق التكامل اقتصادي ,فكلما ازداد التعاون بين دول الاتحاد المغرب العربي وثقا , سمح لها بتكوين مواقف موحدة , توفر لها قاعدة تفاوضية أفضل أمام الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى ؛
- لدى دول اتحاد المغرب العربي إمكانيات كبيرة من الموارد الطبيعية والبشرية , وثروات بترولية ومعدنية وبتروكيمياوية هائلة تجعلها من أكبر المصدرين والمنتجين في العالم .

أهداف البحث :

- معرفة جدوى التكامل الاقتصادي لدول الاتحاد المغرب العربي ؛ هل تستطيع تحقيق المنافع من هذا الإتحاد أو لا ,
- محاولة الوقوف على أبرز المحطات في مسيرة الاتحاد المغرب العربي ؛
- محاولة التعرف على مدى جاهزية دول الاتحاد المغرب العربي لتكوين هذا الاتحاد ؛
- التعرف على الإمكانيات الاقتصادية لكل دولة من دول الاتحاد المغرب العربي ؛

أهمية البحث :

- رصد وتحليل عملية التكامل الاقتصادي وتأثيرها على الاتحاد المغرب العربي ؛
- كون البحث يتناول ظاهرة تجمع إقليمي لعدد من الدول تقع في منطقة إستراتجية لما تحتوي من مخزون نفطي يعد العمود الفقري للصناعة العالمية ؛

- يمثل الاتحاد المغرب العربي إحدى التجارب التكاملية العربية الحالية ؛

مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

المبررات الذاتية :

فمبررات اختياري لهذا الموضوع تعود أساسا إلى أهمية التي تنبع أساسا من عدة اعتبارات أهمها :

1. ففي حدود اطلاعنا فإن هناك قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من نفس الزاوية , وبنفس المنهجية المقترحة , وبالتالي ستكون هذه المحاولة كجهد يضاف إلى المكتبة الجزائرية , ومرجعا لبعض البحوث المستقبلية في هذا الموضوع إضافة إلى أنه يعتبر إثراء للدراسات الإقليمية , المغاربية , القارية والعربية ؛
2. لأن وطننا الجزائر وهي إحدى دول الإتحاد المغرب العربي وهذا أكثر الأسباب جعلتنا نبحث في هذا الموضوع ؛
3. ارتباط الموضوع بالتخصص , وميولنا الشخصي لمثل هذه الموضوعات ؛
4. قابلية الموضوع للبحث .

مبررات موضوعية :

5. كما يعالج هذا البحث موضوعا حيويا يتمثل في تصاعد ظاهرة التكتلات على مستوى الاقتصاديات العالمية , والتنافسية الشديدة بينها وعجز العالم العربي على التموقع في كتلة واحدة .
6. أصبحت الاقتصاديات العربية غير قادرة على مقاومة تيار العولمة بأبعادها المالية , الاقتصادية والتجارية .

دراسات سابقة :

توجد العديد من الدراسات , التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي لدول الاتحاد المغرب العربي , ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل , والنتائج التي تم التوصل إليها , وفيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع :

1. دراسة بخوش صبيحة , تحت عنوان اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007 , , أطروحة دكتوراه , الجزائر , سنة 2007 , حيث توصل الباحث إلى إنه رغم توفر منطقة المغرب العربي على كل مقومات التكامل إلا أن العوائق السياسية حالت دون ذلك , وهكذا فإن الارتباط الوجداني التاريخي بالمغرب العربي أوجد اندفاعا كبير مع ميلاد الاتحاد وهذا بوضع برامج عديدة و متنوعة ,وقد نجم عن ذلك تشتت جزء من الجهد في اللقاءات ووعي بصعوبة الإنجاز و سرعان ما رافق ذلك شبه إحباط لدى الشعوب المنتظرة للنتائج الملموسة .

2. دراسة محمد بلقاسم , التي تطرق فيها الباحث إلى موضوع وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975 , أطروحة دكتوراه , الجزائر عام2010 , فتصول إلى أن خريطة المغرب العربي كانت لها آثار وخيمة على بناء وحدة المغرب العربي , فقد أدت إلى مشاكل سياسية واقتصادية بين دولها , كما قامت بالعديد بالدراسات , والمشاريع الاقتصادية , وصناعية , والتجارية , والفلاحية , غير أن هذه الدراسات ضلت حبرا على ورق , كما توجد أسباب أخرى أجلت وحدة المغرب العربي إلى " أجل غير مسمى ".
3. رقية بلقاسمي , تناولت موضوع التكامل الإقليمي المغاربي : دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية, شهادة ماجستير , الجزائر , 2011 , فتوصلت هذه الدراسة إلى أن وحدة المغاربية وآفاقها في ظل هذه التحديات لم يعد مجرد شعار بل أصبحت فرض على الدول المغاربية التي تملك كل الموارد والإمكانات التي تؤهلها لتأسيس كيان إقليمي قوي قادر على مجابهة و مواجهة التكتلات الاقتصادية وعليه لابد لهذه الدول إذا أرادت أن تنجح في تحقيق التكامل أن تنتهج إستراتجية بديلة لأجل الوصول إلى تحقيق التكامل اقتصادي الشامل والذي يعني الوصول للتنمية الاقتصادية لدول هذه المنطقة وهذا ما يعني تحقيق الاستقرار والوحدة والاستمرار .
4. دراسة ولد أعمر ابراهيم , ترق فيها الباحث إلى موضوع إشكالية الوحدة المغاربية من خلال تجربة إتحاد المغرب العربي 1989-1999 , شهادة ماجستير , الجزائر, سنة 2009 , فتوصلت هذه الدراسة إلى أن إتحاد المغرب العربي لم يحقق ما رسم لنفسه من أهداف فقد تعرضت مؤسساته للتجميد , الأمر الذي أكد وجود عوائق قوية تقف في وجه العمل المغاربي المشترك , وتتلخص تلك العوائق في تأثير القوى الدولية والأنظمة والقوى السياسية الحاكمة بالمنطقة وأطر العمل المغاربي المشترك وقضية الصحراء الغربية.
5. شيخ فتيحة , تناولت دراسة موضوع الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة, شهادة ماجستير , الجزائر , سنة 2007 , توصلت هذه الدراسة إلى بوجود طرق استغلال هذه العوامل التكاملية , تشكل عملية توفير الشروط المؤسساتية , والتنظيمية والتنسيق الجيد , القاعدة الأساسية للتوظيف الأمثل للموارد المتوفرة ولتنمية اقتصادية مغاربية جماعية .
6. بوشول السعيد , واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية وآفاقه , رسالة ماجستير , ورقلة, عام 2009 , تم التطرق في هذه الدراسة إلى مسيرة المجلس التعاون الخليجي التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل و التوحد معالمها عديدة , منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي , وتأسيس السوق الخليجية المشتركة , ورغم النجاحات التي حققتها مسيرة تكامل دول الخليج العربية, ولا تزال تحديات تحقيق التنمية المستدامة و تنويع مصادر الدخل و المنافسة في عالم التكتلات و عصر العولمة ماثلة , كما تتواصل الجهود لتحقيق آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي و ذلك في إطار خطوات أولية من شأنها أنشاء منطقة العملة الموحدة الخليجية مع بداية عام 2010تؤكد الدراسة أنه على الرغم من مسيرة مجلس التعاون بين دول الخليج العربية على مدى أكثر من 28عاما فان الشروط الأساسية لقيام منطقة عملة موحدة لم تتوافر بالكامل بعد .

7. دراسة عوار عائشة , وآخرون , إمكانية التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي (الجزائر , المغرب , تونس) , مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات العدد41 (2) عام 2017 , حيث توصلوا إلى وجود اتجاه مشترك بين متغيرات الدراسة يساعد بشكل كبير على حسن التنبؤ بإمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي , وان هذه الاقتصاديات يمكن أن تأسس مجموعة اقتصادية في المنطقة وأن تعثر دول المغرب العربي في تحقيق تكامل ناجح وفعال داخل المنطقة مرتبطة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

8. عيسى جاب , ملتقى دولي بعنوان : المغرب العربي وتفعيل الحكم الراشد – التكامل الإقليمي والاقتصادي , عنابة , سنة 2014 , تدور إشكالية هذا الملتقى حول إعطاء قراء موضوعية للواقع المغاربي في إطار مشروع التكامل الإقليمي,مع البحث على الآليات و السبل التي تؤدي إلى إعادة تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل منظومة الحكم الراشد , وهل أن التهديدات الجديدة والمشتركة ستساهم في بناء رؤية تكاملية تدعم فكرة التوافق الاستراتيجي و التكامل الإقليمي و الاقتصادي .

9. سفيان خوجة علامة , ملتقى وطني : الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي , قسنطينة , تبرز الفرص التي تتاح أمام دول المغرب العربي من أجل تكوين تكتل اقتصادي يوحد سياساتها و مواقفها وقراراتها الاقتصادية , بشكل يضمن لها التفاعل الإيجابي مع التحديات الدولية و الإقليمية الراهنة ,و تفادي انعكاساتها السلبية . لكن جملة من العقبات السياسية و الاقتصادية و التقنية تحول دون تأدية هذا التكتل للدور المنوط به , و الذي لم يفلح لا في تكوين إتحاد جمركي و لا سوق مشتركة ولا حتى منطقة تبادل حر مغاربية , وهذا بالرغم من توفر مقومات نجاحه و إمكانيته تفعيله من طرف أعضاءه . في هذا الصدد, ومن أجل إمكانية تفعيل اتحاد المغرب العربي , فإن الأمر يستدعي توفر الإرادة السياسية من أجل تهيئة الأوضاع لإعداد إستراتيجية عامة للتنمية المغاربية .

10. صالح صالحي , التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية , ندوة علمية ودولية , سطيف , 8–9 ماي 2004 فتطرقت هذه الدراسة إلى لإعادة تثمين إمكانياتها المادية و المعنوية و التفاوضية , من خلال سياسات جديدة بديلة لبناء اتحاد مغاربي يجسد عنصر السيادة والخصوصية و تضمن توازن المصالح في إطار التفاعل الإيجابي مع التكتلات الإقليمية الأخرى فتناول هذا الموضوع ثلاث محاور هي : الإمكانيات و الموارد المتاحة في بلدان الاتحاد المغاربي , وعوامل نجاح التكامل بين الأقطار المغاربية ومعوقاته , وكذلك تطرق إستراتيجية بديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة المغاربية الأوروبية .

منهج البحث :

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والقياسي , وذلك اعتمادا على المراجع المتخصصة والإحصائيات الرسمية من الجهات المختصة .

هيكل البحث :

بالنظر إلى طبيعة الإشكالية والأهداف المبتغاة , فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين بعد المقدمة .

في **المقدمة** : تناول الباحث الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية ووضع الفرضيات وتحديد أهمية , وأهداف البحث .....

في الفصل الأول : حاول الباحث الإلمام بالجوانب النظرية التي تتعلق بالتكامل الاقتصادي , من خلال تحديد مفهوم , مزايا , وأهداف , وأهمية , التكامل الاقتصادي , وتطرقنا أيضا إلى مراحل التكامل بالإضافة إلى عرض لتجربة مجلس التعاون الخليجي .

في الفصل الثاني : حاولنا التطرق إلى نشأت وتطور اتحاد مغرب العربي وكذا أهدافه والهيكل التنظيمي وكذا الإمكانيات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي , وكذلك قمنا بدراسة قياسية لجدوى التكامل الاقتصادي للدول المغاربية .

صعوبات انجاز البحث

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات , ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث , إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدة التي تثني الباحث عن بلوغ هدفه , ولعل أهمها عدم توفر المراجع بالقدر الكاف عن التكامل الاقتصادي المغاربي , وكذلك نقص البيانات والمؤشرات الخاصة بالموضوع .

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطار النظري

للتكامل الاقتصادي

التمهيد:

شهد نهاية القرن العشرين العديد من التغيّرات على الساحتين العالميتين السياسية , والاقتصادية لعل أهمها ظهور, وتنامي ظاهرة الإقليمية بين الدول المتجاورة جغرافياً , والتي لها مقومات متقاربة , و تربطها مصالح اقتصادية مشتركة ، حيث تسعى بتكتلها إلى مواجهة تحديات العولمة و الخروج بأكبر قدر من الفوائد المالية , و التجارية في ظل التشابك المعقد للمصالح الاقتصادية العالمية المستحدثة , كما أصبح موضوع التكامل الاقتصادي يستحوذ على اهتمامات عديدة من الدول كوسيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية و السياسية ، و لذا أصبح التوجه نحو التكتل , والاندماج في النظام الاقتصادي الدولي الجديد أمرا حتما ، فإن إقامة وتفعيل هذه التكتلات يعدان بالنسبة للبلدان النامية على الوجه الخصوص ، مطلبا استراتجيا ملحا، إن أرادت البقاء و مواجهة تحديات النظام العالمي الجديد , ولإلقاء الضوء أكثر على مظاهر التكامل الاقتصادي فإنه سيتم تناول في خضم هذا الفصل الإطار النظري العام للتكامل الاقتصادي , لذلك خصصنا مبحثين للإحاطة ببعض جوانب النظرية للتكامل الاقتصادي وفق التقسيم منهجي التالي :

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي (مفاهيم ومرتكزات)

المبحث الثاني: من التجارب الناجحة (دول مجلس التعاون الخليجي)

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي (مفاهيم ومرتكزات)

في الوقت الحالي يعيش العالم متغيرات عديدة بحيث أصبح من المستحيل أن تحقق أية دولة متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون اللجوء إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة , فيجب على هذه الدول اللجوء إلى التكامل الاقتصادي مع دول أخرى , ونضرا لما يشير له موضوع التكامل الاقتصادي في جوانبه النظرية من تساؤلات فإننا سنحاول في هذا المبحث فك الإبهام عن هذه التساؤلات في مدلولها ومحتواها الفكري .

المطلب الأول: مفهوم وأهداف وأهمية التكامل الاقتصادي

الفرع الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي

أولا : تعريف التكامل الاقتصادي :

التعريف اللغوي

(كمل) الشيء- كمولا أي تمت أجزائه أو صفاته ؛

في القرءان الكريم:

في القرآن الكريم قوله جل جلاله:" **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** "[1]

التعريف الاقتصادي :

أما معني كلمة التكامل تجميع الأشياء كي تألف كلا واحدا يرجع هنا أصل كلمة تكامل هو لاتيني و ابتدأ استعملها عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي . وقد ظهر التكامل الاقتصادي في ثوبه الإقليمي لأول مرة في أدبيات التاريخ الاقتصادي سنة 1950 , وما عاقبها على يد الاقتصادي "جون فيذر" واضع أساس نظرية الإتحاد الجمركي ، وقد شمل هذا الاتجاه كل من البلاد المتقدمة , و البلاد النامية على حد سواء .

بصفة عامة فإن التكامل الاقتصادي يعرف على أنه تجمع بين مجموعة من الدول متشابه اقتصاديا , و جغرافيا , و تاريخيا , وثقافيا , واجتماعيا , والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح , وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها , ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[2].

كم أن هناك اختلاف كبير بين باحثين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي , ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في , وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول درجة , ونوع التعاون الاقتصادي

[1] سورة المائدة – الآية4 .

[2] خاطر إسمهان , دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر , رسالة ماجستير , تخصص إقتصاد دولي , مكان المناقشة : جامعة محمد خيضر بسكرة , 2013/2012 , ص2 .

القائم[1] أو المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة على أساس النظر إليها كوحدات اقتصادية مستقلة ترغب في إقامة شكل أو أخر من أشكال التكامل الاقتصادي[2]لذلك نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكامل يلي :

- فالأستاذ **بيلابلاسا**[3]يعرف التكامل الاقتصادي على أنه " عملية وحالة " , فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة , وإذا نضرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[4] .

- انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن بيلا بلاسا يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي و علاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية , إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة من الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.

- المفهوم الثالث للتكامل على النحو الذي حدده **جونارميرادل**[5] , فيرى أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة , وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النضر عن سياساتهم[6] .

- كما يرى **جان تبرجن**[7] أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها بلاسا فيرى أنه عبارة على إيجاد أحسن السبل " الأطر " للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات و المعوقات أمام هذا التعاون[8].

انطلاقا من هذه التعريفات يتضح لنا أن التكامل الاقتصادي هو إزالة كافة الحواجز و العوائق على حركة التجارة الدولية , و كل أشكال التمييز بين الأطراف المنتمية للتكامل الاقتصادي , وتطبيق سياسات موحدة بين

---

[1]السعيد بوشول , واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية وآفاقه , رسالة ماجستير , تخصص تجارة دولية , مكان المناقشة : جامعة قاصدي مرباح –ورقلة , 2009/2008 , ص4 .

[2]سامي عفيفي حاتم , التكتلات الاقتصادية ين التنظير والتطبيق , القاهرة , 2005 , ص28 .

[3]بيلا بلاسا هو اقتصادي هنغاري , ولد في بودابست في عام 1928 وتفي في عام 1991 . وعمل مع بول ساموبلسون. تعاونهم أدى إلى اكتشاف من بلاسا–ساموبلسون . نظرية التكامل الاقتصادي(1961).

[4]بيلا بلاسا , نظرية التكامل الاقتصادي , ترجمة رشيد البراوي , القاهرة , 1964 , ص10 .

[5]جونار ميردال هو اقتصادي سويدي من مواليد جوستاف لابرشيه ولد في السويد 6ديسمبر 1898وتفي في سنة 1987.

[6]محمد هشام خواجكية , التكتلات الاقتصادية , جامعة حلب : مدرية المطبوعات الجامعية , 1972 , ص30 .

[7]ولد جان تنبرجن عام 1903 في لاهاي بهلندا وتلقى تعليمه بجامعة ليدن وحصل على الدكتوراه في الفيزياء عام 1929 وشغل وظيفة أستاذ بكلية الاقتصاد 1933 .

[8]فؤاد أبوستيت , التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة , القاهرة , 2004 , ص07.

الدول المتكاملة من شأنها تحقيق درجة أسمى من الرفاهية الاقتصادية و التبادل التجاري و تحقيق معدلات نمو جيدة .

ثانيا: مزايا التكامل الاقتصادي :

تعدد مزايا التكامل الاقتصادي و تختلف باختلاف الدول و مواردها وأنظمتها الاقتصادي ,ونذكر منها:

- تعميق وحسن تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار تنظيمي مستقر ؛
- حسن تخصيص واستخدام الموارد المتاحة في الدول الأعضاء ؛
- استهلال كافة الطاقات المتاحة بتوافر عوامل الإنتاج التي قد يتوفر في دولة مثل الأراضي أو العمالة الكبيرة و لا يتوفر لديها رأس المال اللازم الاستثمارات الذي يتوفر في دولة أخرى ؛
- وجود مناخ و شروط أفضل للتجارة البيئية بين دول التكامل وبينها و بين باقي دول العالم ؛
- موجهة التكتلات الاقتصادية التي انتشرت على مستوى العالم حيث يتيح التكامل فرصة لأن تكون الدول ندا لهذه التكتلات ؛
- العمل على إيجاد اقتصاد قوى يمكنه أن يواجه الاقتصاديات الأخرى من حيث القدرة على التفاوض , و التوصل إلى شروط تعامل مناسبة مع هذه الاقتصاديات ؛
- إن العولمة وما تحمله من متغيرات تعمل على وضع شروط للتجارة الخارجية و العلاقات الاقتصادية الدولية تطبق على جميع الدول , كما ظهرت مما حدث حتى الآن في اجتماعات منظمة التجارة العالمية فإن قراراتها تصنع بواسطة الدول المتقدمة ولصالحها على حساب الدول النامية التي تتعامل منفردة , وبأصوات ضعيفة[1], أما في حالة التكتل فيما بينها فإنه يكون لديها صوت قوي يمكن أن يشارك في صنع واتخاذ القرارات الصادرة عن هذه المنظمة لما فيه صالح جميع الدول , ومن جانب آخر فإن القرارات التي تصدر عن منظمة الجارة العالمية تطبق على جميع الدول في علاقتها الاقتصادية الدولية , وقد تكون غير ملائمة للتعامل فيما بين مجموعة دول متجاورة , أو ذات خصائص مشتركة , أما لو كانت هذه الدول أخرى؛
- الحصول على مزيا تنافسية أفضل في إطار المعاملات التبادلية مع الدول أو التكتلات الاقتصادية أخرى[2] .

الفرع الثاني : أهداف التكامل الاقتصادي

أما أهداف التكامل الاقتصادي فيمكن ايجازها بما يأتي :

- ✓ الحصول على مزايا الإنتاج الكبير ؛
- ✓ تيسر الاستفادة من مهارات الفنيين , و الأيدي العاملة بصور أفضل على نطاق واسع ؛

[1] حيزية هادف , التكامل الاقتصادي العربي واستراتجياته المرتقبة مستقبلاً , مجلة أداء المؤسسات الجزائرية , المدية , العدد4 , 2013 , ص ص:13, 14 .

[2] أحمد باشي , مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي , ندوة علمية ودولية , سطيف , 8-9 ماي 2004 , 8 .

- ✓ تسهيل عملية التنمية الاقتصادية ؛ التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية , وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات , و التقلبات , و السياسات الأجنبية [1]؛
- ✓ رفع مستوى رفاهية المواطنين ؛
- ✓ التقليل من الاعتماد على الخارج ؛

الفرع الثالث : أهمية التكامل الاقتصادي :

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر,لأنها تمكن من تحقيق الكثير من الكاسب , و تتجلى أهمية التكامل الاقتصادي فيما يلي :

1. إن التكامل يؤدي إلى إلغاء القيود على حركة السلع , و الأشخاص الأموال فيما بين الدول , مع قيامه بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي ربما يكون راجعا إلى الاختلافات في تلك السياسات ؛
2. يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدلات الاستثمار الذي هو محرك أساسي للتنمية ؛
3. يؤدي التكامل الاقتصادي إلى القضاء على التمييز القائم بين الاقتصاديات القومية ؛
4. إن التكامل الاقتصادي ضرورة حتمية لا يمكن التفكير في تنمية اقتصادية , حتى وإن كان هناك اختلاف في نظمها السياسية , و الاقتصادية , و الاجتماعية ؛
5. يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري في الدول الأعضاء , كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى , ومن ثم حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في , وضع أفضل , أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل[2] ؛

[1] حامد عبيد حداد , التكامل لاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي , مجلة كلية الآداب , العدد 99 . ص ص:242 -243 .

[2] خاطر إسمهان , مرجع سابق , 4 .

المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي عدة مراحل ومستويات تزداد درجة التكامل كلما تم الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، بمعنى أن هناك مراحل متتالية ، بحيث تكون المرحلة التي تلي أوثق اقتصاديا من التي قبلها إلى أن يصل التكامل الاقتصادي النهاية إلى شكل الاندماج الاقتصادي أو ما يسمى بالتكامل الاقتصادي التام.

أولا: ترتيبات التجارة التفاضلية PrefentialTrad Arrangements .

تعتبر هذه المرحلة أول خطوة على سلم التكامل الاقتصادي، بحيث يكون العمل مقتصرا فقط على منح بعض الميزات لتخفيف من القيود التي تعيق انسياب السلع بين الدول المتكاملة وذلك وفق قوائم سلعية تعدها وتتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية، ومثال ذلك تخفيض نسبة الرسوم الجمركية دون إلغائها كلية ، تكتسب هذه المرحلة أهميتها من سعي مختلف دول العالم للعمل على تنشيط التجارة فيما بينها لزيادة الصادرات ، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها.

عموما هناك مجموعة من الخصائص تميز مرحلة إقامة منطقة التفضيل الجمركي عن غيرها يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- تقتصر هذه المرحلة على منح بعض المزايا للتخفيف من القيود التجارية دون إلغائها كلية.
- تنحصر المعاملة في منطقة التفضيل الجمركي في الجانب السلعي دون تعديه إلى الجانب النقدي .
- يحق لكل دولة عضو في منطقة التفضيل الجمركي تحديد وصياغة نمط سياستها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية بمفردها دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في المنطقة ، وهذا ما يعني أن للدول الأعضاء الحرية التامة في منح المزايا وتخفيض القيود التجارية .

من أمثلة هذا الشكل في التكامل نذكر اتفاقية لومي (توغو) المبرمة بين بلدان مجموعة إفريقيا والكاريبي و الباسفكي (ACP) والإتحاد الأوروبي [2].

ثانيا: منطقة التجارة الحرة Free Trade Area .

هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول ، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، وبالتالي تلتزم كل دولة بإزالة الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء ، أو الدول المشتركة في منطقة التكامل. في حين تحتفظ كل دولة بالعوائق التجارية التي تفرضها على السلع الواردة من الدول غير الأعضاء ، وعليه فإن منطقة التجارة الحرة منطقة يتم فيها إلغاء التعريفات الجمركية من الدول الأعضاء لكن تحتفظ كل دولة بالنظام الخاص للتعريفات الجمركية بالنسبة للدول غير الأعضاء[3].

ويترتب على إقامة منطقة تجارة حرة عدة آثار يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1] عبد الحكيم الرفاعي ، الرسوم الجمركية والتكتلات الاقتصادية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء والتشريع ، القاهرة ، 1996 ، ص 27 .

[2] بلعور سليمان ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمات العالمية للتجارة – دراسة حالة دول المجلس التعاون الخليجي ، ص 27.

[3] خاطر إسمهان ، مرجع سابق ، ص 6 .

– إعادة تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج المنتجات التي ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية .

– إحداث تخفيض عام في القيود الجمركية نظرا لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء.

– ارتفاع الدخل الحقيقي للمستهلك وذلك نظرا للانخفاض الذي يطرأ على الأسعار.

– يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى تخفيض الضرائب غير المباشرة[1].

وأحد الأمثلة لمنطقة تجارة حرة هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية إفتا (EFTA) .

ثالثا: الإتحاد الجمركي Customs Union .

في هذه الصورة من صور التكامل الاقتصادي، تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أي قيود جمركية **أو** إدارية ولكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي أو ما يسمى "الجدار الجمركي" بالإضافة إلى ذلك ، فإن مجموعة الأعضاء تقوم بعمل ككيان واحد في مفاوضات الاتفاقيات التجارية مع الدول غير الأعضاء [2] .

ويمكن تلخيص الإتحاد الجمركي في أربعة نقاط أساسية هي [3] :

– وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية .

–وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء .

–وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد .

– توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها .

من أمثلة الإتحاد الجمركي السوق الأوروبية المشتركة قبل الدخول في مراحل الوحدة ، ومن الأمثلة أيضا إتحاد البنلولكس الذي تم توقيعه في سنة 1947 بين كل من بلجيكا وهولندا وتم تنفيذه سنة 1948 .

رابعا: السوق المشتركة Common Market .

يتم وفقا لهذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي إلغاء جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ، و تلتزم كل دولة بسياسة موحدة تجاه باقي دول العالم خارج السوق ، أي إقامة إتحاد جمركي بالإضافة إلى تحرير انتقال عناصر الإنتاج وبتالي فهي تهدف إلى ما يلي [4] :

– تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في السوق ، وإزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة .

---

[1] قصري محمد عادل ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008 ، ص 22 .

[2] مصطفى عبد الله الكفري – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، – مجلة الحوار المتمدن ، العدد 69 10 ، 2005/01/05 .

[3] عبد الرحيم إكرام ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ط 1 ، 2002 ، ص 64 .

[4] عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة ، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2003 ، ص 28 .

– تشجيع حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء وبالتالي إمكانية زيادة إنتاجها. حتى تصبح هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال بدون قيود وكذا رؤوس الأموال بشكل أوسع ، وهناك عدد من نظم السوق المشتركة في العالم منها السوق الأوروبية المشتركة.

خامسا: الإتحاد الاقتصادي Economic Union .

حيث يتضمن فكرة السوق المشتركة بالإضافة إلى وضع السياسات الاقتصادية وتوحيدها بين الدول الأعضاء وأيضا توحيد العملات النقدية وإصدار عملة مشتركة موحدة ، ووضع الخطط التي يستفيد منها جميع الأطراف وتطبيقها ومن الأمثلة عن ذلك الإتحاد الأوروبي ، ومن الواضح أن الوصول إلى هذه الدرجة يتطلب بذل المزيد والمزيد من الجهد والتفاني في تحقيق ذلك وأيضا تقديم التنازلات التي تتطلب من كل عضو في التكامل حيث أنه ليس وليد اللحظة بل هو وليد وإنتاج وثمرة سنوات عديدة[1].

سادسا : الإتحاد النقدي Monetary Union .

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة ، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية ، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات ، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول ، ويقوم عمل هذا الإتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري و الاستثماري ، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الإتحاد [2].

من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الإتحاد النقدي الأوروبي.

سابعا: الاندماج الاقتصادي EconomicIntegration .

يمثلا لاندماج الاقتصادي أقوى صور التكامل الاقتصادي على الإطلاق ، يطلق عليه أيضا الإتحاد الاقتصادي التام أو الوحدة الاقتصادية، فهو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية ، بحيث تتحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم [3] .

[1] وفيق حلمي الأغا، أ– إيهاب وفيق الأغا ، التكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي العربي ، بحث ، جامعة الأزهر–غزة ، 2006 ، ص 12 .

[2] مقروص كمال ، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، 2013 ، ص 24 .

[3] عادل أحمد حشيش ، أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب،أساسيات الاقتصاد الدولي ، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998 ، ص41 .

جدول رقم (1.1) : أشكال التكامل الاقتصادي .

العمليات	إزالة الحواجز الجمركية و القيود الكمية على التجارة بين الدول الأعضاء	توحيد التعريفة الجمركية إزاء بقية الخارج	حرية انتقال عوامل الإنتاج (رأس المال و العمل) بين الدول الأعضاء	تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء	توحيد السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء
منطقة التجارة الحرة	1	1	1	1	1
الاتحاد الجمركي		2	2	2	2
السوق المشتركة			3	3	3
الإتحاد الاقتصادي				4	4
الاندماج الاقتصادي					5

المصدر: محمود الحمصي , ندوة القطاع العام و الخاص في الوطن العربي , المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , العدد 142 , ديسمبر 1990 , ص 125 .

إن تنفيذ العمليات (1) , (2), (3), (4),(5) بالتعاقب سوق يقود إلى تحقيق الحالات 1, 2, 3, 4, 5 على التوالي .

من خلال الجدول , تبدو العمليات أفقيا في خمس مراتب , حيث تقابلها أو تناظرها الأشكال الخمسة للتكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر و تجدر الإشارة إلى أن شكل التفضيل الجزئي لم يدرج ضمن الجدول ' لأنه يعتبر شكلا تمهيديا فقط للشكل الذي يليه , و هو منطقة التجارة الحرة .

وعند التمعن مليا في جوهر العمليات , و الأشكال التكاملية التي تتولد عنها , تتبين جليا الطبيعة التكتلية للتكامل الاقتصادي , حيث تقوم هذه الطبيعة على أساس مبدأ الأفضلية في التعامل بين مجموعة الأقطار المتكاملة , حيث يعني هذا المبدأ , التزام الدول بانحياز بعضها لمصلحة البعض الآخر[1] .

[1] محمود الحمصي ، ندوة القطاع العام و الخاص في الوطن العربي , المستقبل العربي , العدد 142 , بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ديسمبر، 1990,ص 125 .

المبحث الثاني: تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي .

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أهم التكتلات الإقليمية على الأقل في البلاد العربية يهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول الخليج العربي في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها , فمن خلال هذا المبحث سنتعمق أكثر في تفاصيل هذا المجلس من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : ماهية التكامل الاقتصادي لدول مجلس تعاون الخليجي .

أولا : نشأة مجلس التعاون الخليجي

يعتبر مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية تتكون من ست دول عربية تطل على الخليج العربي وهي: السعودية , الإمارات , الكويت , قطر, سلطنة عمان و مملكة البحرين , فعقد بالرياض مؤتمر في 1981/02/04 ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست المذكورة سابقا , وتم الاتفاق على إنشاء مجلس للتعاون بين الدول الخليجية , وفي 1981/03/09 عقد وزراء الخارجية لكل من السعودية والكويت والإمارات , سلطنة عمان ومملكة البحرين و تمت الموافقة على الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي والنظام الأساسي للمجلس[1] , وتشكيل هيئة حل المنازعات بين دول المجلس وفي 1981/05/25 عقد في أبو ظبي القمة الأولى لدول الخليج التي تعتبر المرحلة النهائية لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج , وتم اختيار الأمين العام لتنسيق أوجه العمل بين دول المجلس , وإن لم يكن القرار وليد تلك اللحظة بل تجسيدا مؤسسيا لواقع تاريخي و اجتماعي وثقافي حيث تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بعمق الروابط الثقافية والدينية والتمازج الأسري بين مواطنيها , إذن فإن هذا المجلس يمثل ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية , كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة لتحقيق نوع من الوحدة العربية الإقليمية , بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي الشامل[2].

ثانيا : أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي

هناك العديد من الأسباب التي دفعت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي , ويمكن إجمالها في ثلاث أنواع من الأسباب والمتعلقة أساسا أسباب سياسية وأخرى أمنية , واقتصادية ويمكن إيضاحها في مايلي:

1- الثورة الإيرانية التي اندلعت في إيران عام 1979 , والتي عبرت عن عزمها لتصدير إيديولوجيتها إلى دول الخليج ؛

2- نشوب الحرب بين إيران والعراق أدى إلى انعكاسات أمنية خطيرة في منطقة الخليج , لذلك نشطت الدول الخليجية بتنسيق مواقفها وإبرازها من خلال تنظيم خليجي موحد[3] ؛

3- الأطماع الأجنبية في المنطقة , وقد ازدادت هذه الأطماع منذ اكتشاف البترول واتخذت أحيانا أشكالا علنية ؛

[1] صلاح الدين حسن السيسي , النظم والمنظمات الإقليمية و الدولية , دار الفكر العربي , مصر , 2007 , ص 221.

[2] عبد اللطيف شهاب زكري، إمكانيات التكامل الاقتصادي بين أقطار الخليج العربي، رسالة ماجيستر في الاقتصاد، جامعة المستنصرية ، 1982 , ص ص: 243-245.

[3] أمين ساعاتي، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1997, ص 32.

4- تصعيد الحرب الباردة بين الإتحاد السوفيتي الولايات المتحدة الأمريكية ونظرتها لدول الخليج, حيث تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالخليج و تعتبره يمثل مصالحها الحيوية ؛

5- محاولة إيجاد نظام إقليمي يتم من خلاله التعبير عن مواقف دول الخليج العربي في مختلف المحافل الدولية والمؤتمرات بخصوص القضايا المختلفة ؛

6- تتميز دول مجلس التعاون بالامتداد على أرض منبسطة لا وجود للحواجز الطبيعية , وتطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورا ببحر العرب والبحر الأحمر مما يسمح سهولة الاتصال البحري والبري بينهم و من ثمة حركة الأشخاص والسلع ؛

7- وجود فوائض مالية كبيرة في دول المنطقة نتيجة إيرادات البترول أخذت تتجه إلى الخارج ؛

8- تزايد الأيدي العاملة الوافدة بعد اكتشاف البترول في المنطقة وازدياد النشاط التجاري وقلة الأيدي العاملة المحلية , جعل التفكير في التكتل من أجل توظيف كل الطاقات البشرية في المنطقة ؛

9- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي مما يحقق زيادة في الإنتاج الغذائي العربي[1] .

ثالثا : أهداف مجلس التعاون الخليجي

إضافة إلى الأهداف السياسية غير المعلنة التي تتمثل في الدفاع المشترك عن الدول الأعضاء وتحقيق التعاون لدول الخليج العربي مجموعة من الأهداف المرحلية المعلنة أوضحتها المادة الرابعة وذلك كما يلي[2] :

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

*الشؤون الاقتصادية والمالية ؛

*الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات ؛

*الشؤون التعليمية والثقافية ؛

*الشؤون الاجتماعية والصحية ؛

*الشؤون الإعلامية والمالية ؛

*الشؤون التشريعية والإدارية .

4- دفع عجلة التقدم الفني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع التعاون في القطاع الخاص بما يعود بالنفع على شعوب المنطقة.

[1] عباس بلفاطمي، جمال بلخياط ، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 50 , جامعة الشلف , 2008 , ص 47 .

[2] العسلي سيف مهيوب , مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات المتوقعة في المنطقة والعالم , مجلة شؤون العصر, تصدر عن المركز اليمني للدراسات الإستراتجية , العدد 14, يناير-مارس 2004, ص 116.

المطلب الثاني : السوق الخليجية المشتركة تقدم محرز للتكامل الاقتصادي الخليجي .

يعود تعبير ومفهوم السوق الخليجية المشتركة إلى الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس ، التي تم إقرارها في قمة مسقط في ديسمبر 2001 م ، حيث ورد التعبير لأول مرة في المادة الثالثة منها ، ولا نجد ذكرا للسوق الخليجية المشتركة في أدبيات مجلس التعاون قبل ذلك التاريخ ، إذا لا تتضمن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981 م ، أو قرارات المجلس الأعلى ، التي صدرت قبل عام 2001 ، إشارة صريحة للسوق المشتركة ، ومع ذلك فان المادة 08 من اتفاقية 1981 م ، قد نصت على أربعة مجالات ، تعتبر تقليديا ، من مجالات السوق المشتركة ، وهي [1]:

1. حرية الانتقال والعمل والإقامة ؛
2. حق التملك والإرث ؛
3. حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ؛
4. حرية انتقال رؤوس الأموال .

تتضمن المادة رقم 03 أهم نص في الاتفاقية الاقتصادية ، لعام 2001 ، بشان السوق الخليجية المشتركة ، حيث توضح المبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه السوق المشتركة ومجالاتها الأساسية ،وان كانت هناك إشارات كثيرة أخرى في الاتفاقية الاقتصادية لمجالات أخرى للسوق المشتركة ، وتوضح ديباجة الاتفاقية ونص المادة 03 التوجه الجديد للتكامل الاقتصادي في دول المجلس الذي يقوم على مبدأ المواطنة الاقتصادية ، حيث تنص هذه المادة على مبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس ،وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق او تمييز في كافة المجالات الاقتصادية ،ويشمل ذلك المواطنين الطبيعيين والاعتباريين ، وتأكيدا لهذا المبدأ وإزالة لأي لبس ، تذكر المادة عشرة مجالات اقتصادية عامة ، توردها كأمثلة ، لا على سبيل الحصر ، يتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس .

[1] عبد العزيز حمد العويشق ، السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع ، مجلة التعاون ، العدد 66 ، الأمانة العامة لمجلس التعاون ، ديسمبر 2008 ، ص : 16 .

وتشمل هذه المجالات العشرة ما يلي [1]:

وفقا للإعلان الدوحة في ديسمبر من عام 2007 ، تم الاتفاق على بدء العمل بالسوق الخليجية المشتركة بدء من جانفي من عام 2008 ، علما بأنه تم الاتفاق في ديسمبر 2002 على تحديد نهاية 2007 كموعد لانتهاء من متطلبات قيام السوق ،ويستلزم قيام السوق صدور وتفعيل العديد من القوانين التي تضمن حرية انتقال العمالة ، ورؤوس الأموال ،والتملك ، وممارسة الأنشطة الاقتصادية ، وغيرها من القوانين ،وتنص المادة رقم 03 من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المعدلة عام 2001 ، وترتكز فكرة السوق الخليجية المشتركة على تحقيق وتكريس المواطنة الاقتصادية الخليجية التي جوهرها تمتع مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بالعمالة كمواطني أي دولة من الدول الأعضاء ، بتوفير جميع المزايا التي تمنح للمواطنين في جميع المجالات الاقتصادية ، وحددت المادة 10 المجالات الاقتصادية العامة التي يجب أن يتحقق بها مبدأ عدم التمييز بعشرة مجالات :

1-التنقل والإقامة :

يتمتع مواطنو دول مجلس التعاون بالمساواة في المعاملة من حيث الإقامة والتنقل بين الدول الأعضاء ،وقد حضي تسهيل تنقل المواطنين بين الدول الأعضاء باهتمام دول المجلس نظرا لارتباطه المباشر والوثيق بمصالح المواطنين ،وبتعزيز الترابط الاجتماعي بينهم ، ويظهر الجدول رقم 01 الإحصائيات تضاعف إعداد الموطنين الذين تنقلوا بين دول المجلس من 4.5 مليون مواطن في عام 1995 إلى 13.6 في سنة 2011 ،وبنسبة نمو قدرها 189 %.

الجدول رقم (2.1) : عدد الافراد من مواطني دول المجلس تم دخولهم للدول الأعضاء الأخرى .

السنة	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع
	U.A.E	BAHRAIN	K.S.A	OMAN	QATAR	KUWAIT	
1995	-	1700055	2115718	20011	184741	490610	4511135
2011	1691959***	3774658	4427731	598383	867369	2281980	13642080

2006 ***

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، العدد : 05 ، الرياض إدارة الإحصاء ، 2012، ص : 13.

2-المساواة في المعاملة في القطاع الحكومي .

كما صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر 2002) بتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية ، وتظهر الإحصاءات وفق الجدول رقم 02 تزايدا في إعداد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى ، حيث ارتفع من

[1] عبد العزيز حمد العويشق ، مرجع سبق ذكره ، ص : 17 .

حوالي 10 آلاف موظف في عام 2000 إلى حوالي 17 ألف موظف في العام 2011 . وبنسبة نمو قدرها 70% .

الجدول رقم (3.1) : عدد مواطني دول المجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى

السنة	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع
2000	-	-	16	-	342	9240	9615
2011	4012	188	23*	45	1515	10939	16722

* بيانات 2010

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره، ص :19 .

3-المساواة في المعاملة في القطاع الخاص .

أكد قرار المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر2002) بان يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة ، بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الخاصة ، وإزالة القيود التي تمنع من ذلك ، وتظهر الإحصاءات وفق الجدول 03 زيادة مضطردة في أعداد موطني دول المجلس التعاون العاملين في القطاع الخاص بالدول الأعضاء الأخرى ، حيث ارتفع العدد من حوالي 12 ألف موظفا في عام 2002 إلى حوالي 24 ألف في 2011 ،وبنسبة نمو قدرها 100 % .

الجدول رقم (4.1) : عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الخاص بالدول الأعضاء الأخرى

السنة	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع
2002	-	416	712	7	294	11008	12437
2011	1230	704	1438	*32	596	19536	23536

* بيانات 2010

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص:25 .

4-المساواة في التعليم .

وافق المجلس الأعلى في دورته السادسة (مسقط ، نوفمبر 1985) ، على كمعاملة الطلبة في مراحل التعليم العام (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) , كما وافق على معاملة الشاهدات الدراسية الصادرة من دول المجلس معاملة الشاهدات الصادرة من الدولة التي تتم فيها المعاملة . ويظهر الجدول رقم 04 الإحصائيات حجم الاستفادة الكبير من هذا القرار وغيره من القرارات اللاحقة في ذات الإطار ، حيث بلغ عدد الطلاب الدارسين في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى خلال العام 2011 في المرحلة الابتدائية 16696 منهم 8313 طالبا و 8383 طالبة ، أما في مرحلة المتوسطة فقد بلغ عدد الطلاب في عام 2011 في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى 12777 ، مهم 6327 طالبا و 6450 طالبة ، وفي مرحلة الثانوية ، بلغ عدد

الطلاب في عام 2011 من مواطني دول المجلس المسجلين في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى 8529 ، منهم 3925 طالبا و 4604 طالبات . وفي مجال التعليم العالي تظهر البيانات بان عدد الطلاب الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى خلال العام 2011 بلغ 6107 ، منهم 3003 طلاب و 3104 طالبات .

الجدول رقم (5.1): إجمالي عدد الطلاب في جميع مراحل التعليم في المدارس الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى

	المرحلة الابتدائية		المرحلة المتوسط		مرحلة الثانوية		التعليم العالي	
	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات
2011	8313	8383	6327	6450	3925	4604	3003	3104
المجموع	16696		12777		8529		6107	

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره : ص 39.

5-تملك العقار .

يمثل السماح بتملك موطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى احد المسارات العشرة للسوق الخليجية المشتركة التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 ، حيث يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتبار يون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز .

وتظهر البيانات الإحصائية التي يظهرها الجدول رقم 05 أن تملك موطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى خلال عام 2011 قد بلغ 16107 حالة تملك ،وبنسبة زيادة قدرها 51.1 % مقارنة بالعام 2010 ، الذي سجلت فيه 10657 حالة تملك ، كما تظهر البيانات ارتفاع الإجمالي التراكمي لحالات شراء العقار ليبلغ 93767 حالة تملك في نهاية عام 2011 ، مقارنة ب 77804 حالة تملك في نهاية عام 2010 .

الجدول رقم (6.1): عدد مواطني دول المجلس الممتلكين للعقارات بالدول الاعضاء الاخرى

السنة	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع
2010	4604	451	819	4370	141	272	10657
2011	10873	1189	161	3364	206	314	16107

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص:53 .

6-مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية .

ابتداء من الدورة الثالثة للمجلس الأعلى (المنامة ، نوفمبر1982) سمح مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة عدد من الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى ، وفي الدورة السابعة (أبو ظبي ، نوفمبر 1986) سمح بممارسة تجارة التجزئة وتجارة الجملة ،وفي الدورة الحادية والعشرين للمجلس الاعلى (المنامة ، ديسمبر 2000) ، تم السماح بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن ، باستثناء سبعة عشر نشاطا ، جرى تقليصها تدريجيا حتى أصبحت محصورة في أربعة أنشطة هي خدمات الحج والعمرة ،ومكاتب استقدام العمالة الأجنبية ،وإنشاء الصحف والمجلات ودور الطباعة والنشر ،والوكالات التجارية . وشهدت الأعوام الماضية تصاعد

ملحوظا في عدد المستفيدين من هذه القرارات ، حيث بلغ العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس للممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية 34428 رخصة حتى عام 2011 ،مقارنة ب 6514 رخصة في نهاية عام 2000 ،ونسبة نمو قدرها 429 % حسب ما يظهره الجدول رقم 06.

الجدول رقم (7.1) : إجمالي التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الانشطة الاقتصادية

السنة	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع
2000	5594	400	26	59	63	372	6514
2011	28909	1067	494 *	330	256 **	3372	34428

* بيانات 2008 ** بيانات 2009

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص:65 .

أما بالنسبة لأعداد فروع البنوك التجارية الخليجية ، المصرح لها بالإعمال في دول مجلس التعاون الأخرى ، فقد استمرت زيادتها بشكل ملحوظ في السنوات العشر الأخيرة ، حيث ارتفع عدد تلك الفروع من سبعة في العام 2000 إلى أربعة عشر فرعا في العام 2005 ليصل إلى ستة وعشرين فرعا في عام 2010 ،واستقر على ذلك في عام 2011 حسب ما يظهره الجدول رقم 07 .

الجدول رقم (8.1) : إجمالي عدد البنوك المصرح لها بالإعمال في دول مجلس التعاون الأخرى .

السنة	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع
2000	3	0	1	1	1	1	7
2005	3	4	3	1	1	2	14
2010	7	3	6	2	1	7	26
2011	7	3	6	2	1	7	26

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص:68 .

7- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات المساهمة .

حتى صدر قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر 2002) بالنص على المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات ،وإزالة القيود التي قد تمنع ذلك ، وبنهاية عام 2005 ، كانت جميع الدول الأعضاء قد أصدرت قرارات تمنح المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في هذا المجال . حيث بلغ عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس 661 شركة مساهمة في عام 2011 حسب ما يظهره الجدول رقم 08.

الجدول رقم (9.1) : عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس .

السنة	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع
2011	82	45	150	114	41	229	661

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ،ص :77 .

8-التجارة البينية .

منذ قيام مجلس التعاون ، عملت الدول الأعضاء على إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها وفيما يخص منتجاتها ،وأعفت تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ، وعاملتها معاملة السلع الوطنية ،ومنذ العام 1983 أقامت دول المجلس منطقة تجارة حرة ، ثم اتحاد جمركيا مطلع العام 2003 ، وقد تخلل تلك السنوات ، إقرار عدد من القوانين والأنظمة والسياسات التي انسياب تنقل السلع والخدمات ووسائط النقل بين النقل بين الدول الأعضاء ، وشجعت المنتجات الوطنية ،وفعلت دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس ،ومثل قيام الاتحاد الجمركي دعما مباشر للسوق الخليجية المشتركة ، التي بدورها اسمهن في زيادة التجارة البينية لدول المجلس .

ونتيجة لهذه السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء متجمعة لتسهيل انسياب السلع بينها ، من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ قفزة نوعية في حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون من حوالي 6 مليارات دولار في العام 1984 إلى ما يزيد على 85 مليار دولار في عام 2011 ويلاحظ التأثير المباشر لقرار إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003 على نمو التجارة البينية ، حيث شهد التبادل التجاري بين دول المجلس زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الاتحاد بلغت ما نسبته 31 % وخلال الأعوام من 2003 و 2008 سجلت التجارة البينية معدل نمو سنوي بلغ حوالي 28 % ، كما يلاحظ أن حجم التجارة البينية قد ارتفع من 15 مليار دولار في عام 2002 ، والعام السابق لإقامة الاتحاد الجمركي ، إلى ما يربو على 85 مليار دولار في العام 2011 ، أي بزيادة ما نسبته بلغت ما نسبته 467 % .

الجدول رقم (10.1) : إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات – واردات)

مليون دولار

السنة	القيمة
1984	5926
2002	15137
2003	19785
2011	85084

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص: 91.

9-الموصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع والمنتجات .

نصت الاتفاقية لعام 2001 على تبني دول المجلس التعاون موصفات ومقاييس موحدة لجميع السلع ، في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت في الدوحة خلال شهر ديسمبر 2002 ، قرر المجلس الأعلى إنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتهدف الهيئة إلى إعداد واعتماد ونشر الموصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع والمنتجات ، بما يسهم في تطوير قطاعاتها الإنتاجية والخدمية وتنمية التجارة بينها ، وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة ، وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية الخليجية ،ويحقق دعم الاقتصاد الخليجي والمحافظة على مكتسبات دول المجلس ،ويساهم في تقليل العوائق الفنية للتجارة انسجاما مع أهداف الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة ، وتظهر الإحصائيات حسب الجدول رقم 10 بدايات متواضعة في العام 1984 حين بلغ عدد الموصفات القياسية الخليجية 48 مواصفة آنذاك ، ارتفع العدد تدريجيا عبر السنوات اللاحقة إلى 580 مواصفة ولائحة في عام 1994 قم إلى 1695 مواصفة ولائحة في عام 2004 ، وفي عام 2011 تم إضافة 1095 مواصفة ولائحة ليصل العدد الإجمالي إلى 6510 مواصفة ولائحة خليجية موحدة ومعتمدة وفق ما تظهر الإحصائية في الجدول التالي :

الجدول رقم (11.1) : عدد المواصفات القياسية الخليجية المعتمدة في دول المجلس

السنة	العدد خلال العام	العدد تراكمي
1984	48	48
1994	414	580
2004	0	1695
2011	1095	6510

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام ، مرجع سبق ذكره : 104.

خلاصة الفصل الأول:

انتشرت ظاهرة التكامل الاقتصادي الرامية إلى تحقيق العديد من الأهداف بعد الحرب العالمية الثانية وتوالت في الظهور على الساحة الاقتصادية الدولية ، إلا أن تنامي هذه الظاهرة والاتجاه نحوها كان في العقد الأخير من القرن الماضي بشكل ملفت للانتباه وبصورة ملموسة ، جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي ، لذا أصبحت ظاهرة التكتلات محل اهتمام دول العالم في الوقت الراهن وهذا ما يعكس أهميتها في ظل تحديات القرن الواحد والعشرين الجديد، حيث اتجهت معظم دول العالم نحو إنشاء ترتيبات إقليمية وتعزيز القائم منها ، ففي مجلس التعاون ، عملت الدول الأعضاء على إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها وفيما يخص منتجاتها ،وأعفت تلك المنتجات من الرسوم الجمر وكية ، وعاملتها معاملة السلع الوطنية ،ومنذ العام 1983 أقامت دول المجلس منطقة تجارة حرة ، ثم اتحاد جمركيا مطلع العام 2003 ، وقد تخلل تلك السنوات ، إقرار عدد من القوانين والأنظمة والسياسات التي انسياب تنقل السلع والخدمات ووسائط النقل بين النقل بين الدول الأعضاء ، وشجعت المنتجات الوطنية ،وفعلت دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس ،ومثل قيام الاتحاد الجمركي دعما مباشر للسوق الخليجية المشتركة ، التي بدورها أسهمت في زيادة التجارة البينية لدول المجلس .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

اتحاد المغرب العربي والتكامل الاقتصادي

تمهيد

كانت الدول العربية سباقة في الرغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي منذ قيام جامعة الدول العربية في عام 1945، وعلى الرغم من ذلك فقد تعطل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة عقود نتيجة للخلافات السياسية بين الدول العربية ، وتشكل القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية المزمع عقدها في الكويت في يناير 2009 فرصة ثمينة للعرب لتجاوز خلافاتهم السياسية والتركيز على ما تم طرحه من تطلعات للإسراع في تحقيق المزيد من التكامل، بالإضافة إلى بحث قيام عدد من المشاريع الاستثمارية المشتركة في شتى القطاعات الاقتصادية. يعتبر التكامل الإقليمي بين بلدان المغرب العربي ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها ، وباتت تلك التجمعات تسيطر على 90 % من حجم التجارة العالمية (بما يعني انه 19 % فقط من العملية الاقتصادية تتم خارج تلك التجمعات) التي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد ، ويشير الواقع الراهن إلى تزاحم الجميع على أبواب التجمعات الاقتصادية ، ولا فرق ذلك بين القوى الكبرى والدول الصغيرة . فالدول بغض النظر عن قوتها الاقتصادية تتسابق لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة والمؤثرة في الاقتصاد الدولي .

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى التعمق في مسألة اتحاد المغرب العربي حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل المحاور التالية :

المبحث الأول : ماهية اتحاد المغرب العربي ؛

المبحث الثاني : تحديات اتحاد المغرب العربي ؛

المبحث الثالث : دراسة قياسية لجدوى التكامل الاقتصادي .

المبحث الأول : ماهية اتحاد المغرب العربي .

إن الأمة اليوم وصلت إلى قمة التقدم الحضاري في ضل تكامل واسع النطاق بين مناطقها المتعددة المتباينة , و أضحت عناصر الإنتاج تتحرك بلا قيود ودون أية حواجز أو حدود , الوحدة اليوم في ظل الظروف الداخلية المضطربة , والأوضاع الدولية المتجددة ذات التكتلات الكبرى المتنامية لم تعد شعارا يرفع بل هي فرض على شعوب هذه الأقطار , وعلى حكمها تقع مسؤولية تحقيقها بكل الوسائل المشروعة ليجتمع شمل هذه الأمة الواحدة التي قال عنها المولى عز وجل :" **إن هذه أمتكم أمة واحدة أنا ربكم فعبدون** " (الأنبياء 92) وقوله صلى الله عليه وسلم :" **مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى** " (رواه البخاري) , ويقول صلى الله عليه وسلم :" **المؤمن للمؤمن كالبنيان بشد بعضه بعضا** " (رواه البخاري ومسلم) ... ومن هنا فالتكامل بين الأقطار المغاربية على الخصوص من الأصول الهامة التي يجب على شعوبها أن تعمل على تحقيقها .

فمن خلال هذا المبحث سنتطرق بتفصيل لنشأة وتطور ولأهداف والهيكل التنظيمي والإمكانيات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي وفق ثلاثة مطالب كمايلي :

المطلب الأول : النشأة والتطور الاتحاد المغاربي .

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال والتي تستمد جذورها من التاريخ المشترك ووحدة الإقليم الجغرافي والديني وتمازج الدماء المغاربية أثناء الكفاح التحريري لإجلاء المستعمر الأجنبي[1], وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة في المغرب بتاريخ 1958/4/30 والذي ضم ثلاثة أجزاء ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية[2]. هذه الخطوة الأولى التي عبرت آنذاك عن بعد ودقة النظرة المغاربية الإستراتجية , واقع ومستقبل التحولات الإقليمية و العالمية اقتصاديا , تدعمت عمليا لنوع من البناء المؤسساتي والتنظيم الهيكلي بإنشاء الجنة الاستشارية للمغرب العربي سنة 1964 , والتي كان الهدف منها هو ضمان :

- تنسيق السياسات الاقتصادية والجمركية ؛
- حرية تنقل السلع الصناعية ؛
- تنسيق السياسات لمواجهة الشركاء التجاريين لاسيما السوق الأوروبية المشتركة[3] ؛

وبعد حصول الدول المغاربية على استقلالها جاءت ساعة الجدال حول الحدود الموروثة عن الاستعمار , بل إن أكبر بلدين وهما المغرب والجزائر تنافسا على زعامة المنطقة ومما زاد الطين بلة أن النظامي الدولتين مختلف سياسيا اختلافا جذريا كان للجزائر خيار اشتراكي واضح كما اختار المغرب وبشكل لافت توجها نحوا الغرب

[1] الحبيب بن يحي , أمين عام اتحاد المغرب العربي , ضروف تأسيس الإتحاد والصعوبات التي واجهته , الرباط , 2008 , (مقابلة شخصية) .

[2] جمال لعمارة , التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية , ندوة علمية ودولية , سطيف , 8-9 ماي2004 , ص 1.

[3] بوكساني رشيد , دبيش أحمد , التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية , ندوة علمية ودولية , سطيف , 8-9 ماي 2004 ,ص 7 .

وكان من تأثير هذه الخلافات أن وقع نزاع مسلح بين المغرب والجزائر , أو ما بات يعرف بحرب الرمال في أكتوبر 1963 واتسمت هذه الفترة كذلك باستقلال موريتانيا (1960) الذي عارضه المغرب معتبرا أن أراضي موريتانيا , التي كانت خلال فترة الاستعمار من إقليم ما وراء البحار الفرنسية , ما هي إلا جزء من التراب المغربي كان تابعا للدولة العلوية قبل أن يقتطعه المستعمر الفرنسي [1].

تأخر حلم الشعوب المغاربية حتى 17 فيفري 1989 , تاريخ توقيع معاهدة مراكش المؤسسة لاتحاد دول المغرب العربي التي وقعتها الدول الخمس (الجزائر , المغرب , تونس , ليبيا وموريتانيا) كان الهدف أن تصبح المنطقة المغاربية قوة إقليمية اقتصادية وسياسية [2], حيث توفرت مجموعة من الشروط الموضوعية والذاتية متمثلة في مجموعة من الأخطار الأمنية ولإستراتيجية والاقتصادية التي فرضت على دول الإتحاد المغربي مواجهتها بشكل جماعي والمتمثلة أساسا في : الاعتداءات الخارجية التي تعرضت لها جل أقطار المغرب العربي خاصة بعد الهجمات المتتالية التي تعرضت لها ليبيا خلال السنوات السابقة عن تشكل إتحاد من طرف الو م أ , وكذلك الاعتداءات الإسرائيلية على تونس إضافة إلى النزاع حول الصحراء الغربية , و الحرب الليبية التشادية , و التوتر السنغالي الموريتاني .

أما الدافع الأساسي لتشكيل الاتحاد هو التهديد الاقتصادي الذي تواجهه دول الاتحاد مع تطبيق القانون الأوروبي الموحد والانتقال إلى السوق الموحدة عام 1992 وهو تهديد يواجه دول الاتحاد المغربي أكثر من أية منطقة عربية أخرى حيث ترتبط السلطة بدولة أوربا بروابط خاصة وإذا كانت هذه الروابط تجد جذورها في العوامل التاريخية فإن نتائجها ومظاهرها مازالت تتبدى في حجم وكثافة التفاعلات بين المنطقتين منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و السياسية , وقد كان أول اجتماع لمجلس الرئاسة ألمغاربي في الجو يليا عام 1990 لتحقيق أهداف الإتحاد وفقا لأربع مراحل هي :

- إقامة منطقة تبادل حر عام 1992 ؛
- إقامة إتحاد جمركي عام 1995 ؛
- إنشاء سوق مغاربية مشتركة ؛
- الوصول على إرساء اتحاد اقتصادي كآخر مرحلة للإتحاد ألمغاربي .

قد أبرم الاتحاد منذ تأسيسه 37 معاهدة واتفاقية [3], فكانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي خصوصا المغرب، الجزائر و تونس، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان الحرية الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974, و معاهدة مستغانمبين ليبيا والجزائر, ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983.

[1] خديجة محسن فينان , ورقة في ندوة " المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة " , الدوحة , 17-18 فيفري 2013 , ص2 .

[2] خديجة محسن فينان , مرجع سابق , ص2 .

[3] خوني رابح , حساني رقية , التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية , ندوة علمية ودولية ,سطيف , 8-9 ماي2004 , ص ص: 4, 5.

إلا أن هذه الجهود وإن كانت عملية على الأقل في جانبها التطبيقي والقانوني , واجهت بعض التحديات الكبيرة استمرت آثارا التثبيطية إلى يومنا والمتمثلة في الأساس في توتر العلاقات بين المغرب والجزائر , هذه التحديات وهذا التوتر أثر سلبيا على سير العمل المغاربي المشترك .

إلا أن القمة المغاربية التي جمعت القادة المغاربية بمدينة زرالدة في الجزائر بتاريخ 1988/06/10 بمشاركة الحسن الثاني ملك المغرب , اعتبرت إعلانا عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية عامة والمغربية الجزائرية خاصة, والتي تم خلالها إصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي

يمهد لتحقيق نوع من التكامل اقتصادي بين دوله وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي .

وفي 1989/2/17 بمدينة مراكش أعلن رسميا عن قيام اتحاد المغرب العربي من قبل خمس دول هي:المغرب و الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا[1].

المطلب الثاني : الأهداف والهيكل التنظيمي الاتحاد المغاربي .

أولا: أهداف الاتحاد المغاربي .

كانت الأهداف التي حددها قادة الدول المغاربية لإتحادهم باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي موجهة لتحقيق تنمية اقتصادية فاعلة , وتوفير الظروف الملائمة لذلك , حيث رأوا بأن التكامل الاقتصادي يمكنه أن يتغلب على محدودية وصغر حجم سوق كل دولة من الدول الاتحاد على حدي , والذي اعتبروه العائق الأكبر أمام تحقيق التنمية المنشودة , وهذا تمهيدا منهم لتحقيق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة في الإنتاج و التبادل من خلال الوصول إلى التحرير الكامل لتدفقات السلع ورؤوس الأموال , والحرية الكاملة لانتقال الأفراد , وبقية عناصر الإنتاج الأخرى ,وعموما فقد تمثلت هذه الأهداف حسب معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي في[2]:

- ✓ تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ؛ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها[3]؛
- ✓ تسوية الخلافات بين دول الأعضاء بالطرق السلمية والحوار الجاد بغية تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة؛
- ✓ فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع و ورؤوس الأموال فيما بينها (العمل تدريجيا على تحقيق ذلك) ؛
- ✓ التنسيق الأمني و العسكري و الدفاع المشترك عن سيادة البلدان الأعضاء في الاتحاد ؛
- ✓ الاستفادة من المشاريع المشتركة في إطار التخصص في الموارد بين الدول الاتحاد؛
- ✓ في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء, أي اعتداء على دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على كل أعضاء الإتحاد.

[1] بوكساني رشيد , دبيش أحمد , مرجع سابق , ص: 7 . .

[2] بوكساني رشيد , دبيش أحمد , مرجع سابق , ص: 7 .

[3] جمال لعمارة ,مرجع سابق , ص 2.

- ✓ في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- ✓ نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.
- ✓ المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- ✓ في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية , والزراعية , والتجارية , والاجتماعية للدول الأعضاء , و اتخاذ ما يلزم اتخاذه من , وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة , وإعداد برامج عامة, و نوعية في هذا الصدد.
- ✓ في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته , وإلى الحفاظ على القيم الروحية , والخلقية , والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة , وصيانة الهوية القومية العربية , واتخاذ ما يلزم اتخاذه من , وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة , والطلبة , وإنشاء مؤسسات جامعية , و ثقافية, و مؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء[1].
- ✓ إنشاء مصرف مغاربي يسمى المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية[2] ؛
- ✓ استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها , وانطلاقا من أهداف , وخطط , وإعلانات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا , والرامية إلى دعم , وتنشيط التعاون , والاندماج الاقتصادي في القارة الإفريقية ؛
- ✓ وبناءا على ما ورد في الإعلان عن قيام الإتحاد المغربي بكونه مجموعة متكاملة متضافرة الإرادات متعاونة مع مثيلتها الجهوية كتلة , ومتراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي[3].

ما يمكن تسجيله بالنسبة لهذه الأهداف هو اتسامها بالشمول , وافتقارها أو عدم مصاحبتها لإستراتيجية واضحة , توجب الالتزام بها في تحقيق الهدف المنشود , وما يؤكد هذا التوجه هو إلحاح كل من دورات الاتحاد المنعقدة في ليبيا سنة 1991 , ونواكشط سنة 1992 , على ضرورة اتحاد التدابير , والإجراءات العلمية اللازمة لتفعيل مختلف الاتفاقات في سبيل إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية , كما أنه وبالرغم من الهياكل المؤسساتية , والأجهزة التي حرص على تأسيسها القادة المغاربة دعما للتجسيد العمل الميداني للأهداف المسطرة,كالأكاديمية المغربية للعلوم في طرابلس , والتي أريد لها أن تكون إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي , والتكوين العالي في بلدان الإتحاد بينها , وبين المؤسسات المماثلة في الوطن العربي والدول الأجنبية , و تطبيق سياسة بحث علمي , وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الإتحاد , وجامعة المغرب العربي المتكونة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول الإتحاد, والهادفة إلى تكوين الباحثين في المجالات ذات الأولوية , والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتونس , والهادف إلى المساهمة في أقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ,

[1] لعجال أعجال محمد لمين , معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسبل تجاوز ذلك , مجلة الفكر , بسكرة , العدد الخامس , ص20 .

[2] الأمانة العامة للإتحاد المغرب العربي, اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي , ليبيا , 9-1991/10/10 .

[3] الأمانة العامة للإتحاد المغرب العربي , اتفاق بشأن التعاون بن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد المغرب العربي , الجزائر 27ديسمبر 1994 .

وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة , وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال, والسلع , وعناصر الإنتاج ,إلا أن كل هذه الهياكل , و المؤسسات لم ترقى بالعمل المغاربي إلى المستوى المرغوب الذي يمكن أن يحاكي الأهداف سالفة الذكر المؤملة لتحقيقها.

ثانيا : الهيكل التنظيمي الاتحاد المغاربي

يضم اتحاد المغرب العربي مجموعة من الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية :

1. مجلس الرئاسة :

هو أعلى جهاز في الإتحاد , يتناوب رؤساء الدول لأعضاء على رئاسته سنويا (لمدة سنة واحدة)[1], ويعقد دوراته العادية كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وله وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

2. مجلس وزراء الخارجية :

يتألف من المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، يتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة، والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة , واللجان الوزارية المتخصصة ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الرئاسة، وتنسيق السياسات , و المواقف في المنظمات الإقليمية , والدولية، ودراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة , يعقد مجلس وزراء الخارجية دورات عادية كما له أن يعقد دورات استثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد أعضائه , ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور جميع الأعضاء.

3. لجنة المتابعة :

تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته لمتابعة شؤون الاتحاد ، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع باقي هيئات الاتحاد وتعمل بالتنسيق مع باقي الهيئات ولاسيما مع الأمانة العامة , واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية , وتعتبر لجنة المتابعة هيئة المتابعة لتطبيق قرارات الاتحاد , وجهازا لتنشيط العمل الوحدوي , تعقد لجنة المتابعة لقاءات دورية مع الأمانة العامة لتقييم التقدم الحاصل , وتحديد العوائق , واقتراح الحلول المناسبة[2].

4. اللجان الوزارية المتخصصة :

وتضم أربعة لجان هي :

أ- لجنة الأمن الغذائي: تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية-المياه والغابات- الصناعات الفلاحية والغذائية- استصلاح الأراضي- الصيد البحري -تجارة المواد الغذائية- البحث الزراعي والبيطري- البيئة- مؤسسات الدعم الفلاحي.

[1] بوكساني رشيد , دبيش أحمد , مرجع سابق , ص: 8 .

[2] جمال لعمارة ,مرجع سابق , ص ص: 2, 3 .

ب- لجنة الاقتصاد والمالية: تهتم بميادين التخطيط- الطاقة- المعادن -التجارة- الصناعة- السياحة- المالية- والجمارك- التأمين والمصارف وتمويل الاستثمار- الخدمات- الصناعة التقليدية.

ت- لجنة البنية الأساسية: تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية- الإسكان والعمران- النقل والمواصلات- البريد- الري.

ث- لجنة الموارد البشرية: تهتم بمجالات التعليم- الثقافة- الإعلام -التكوين- البحث العلمي الشؤون الاجتماعية- التشغيل- الرياضة- الشبيبة -الصحة- العدل- الإقامة وتنقل والأشخاص- شؤون الجالية المغاربية.

5. الأمانة العامة :

الأمانة العامة مقرها بالرباط عاصمة المغرب[1].

الشكل التالي يوضح أهم الإدارات المكونة لها :

الشكل رقم (1.2): أمانة الإتحاد المغرب العربي

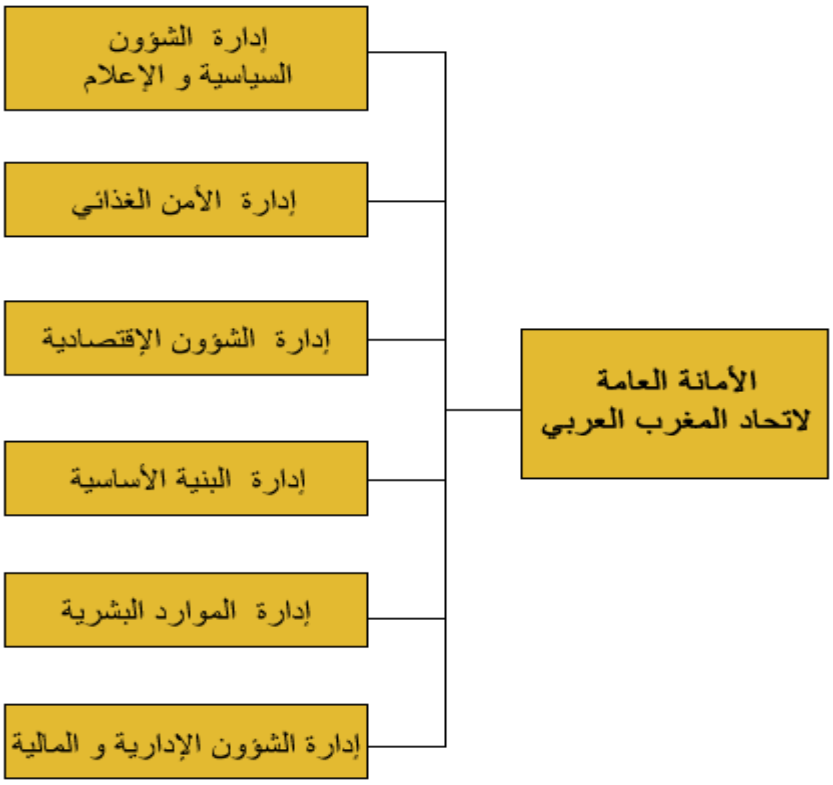

المصدر: www.maghrebarabe.org

[1] بوكساني رشيد , دبيش أحمد , مرجع سابق , ص ص: 8 , 9.

مجلس الشورى :

لقد نصت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي على أن يكون للاتحاد مجلس شورى . وقد أعلن عن ميلاد المجلس بالجزائر يوم 10جوان 1989 , حيث عقد أول اجتماع له بمناسبة الذكرى الأولى لإعلان زرالدة , قبل أن نلتئم في دورة تأسيسية بالرباط يومي 20-21أكتوبر 1989, وعلى إثر ذلك عقد المجلس ثلاث دورات عادية متتالية , الأولى بتونس على فترتين , والثانية بالجزائر , والثالثة بطرابلس ,كما عقدت بطرابلس دورة استثنائية بمناسبة حرب الخليج الثانية [1], ويتألف المجلس الشورى من ثلاثين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة، يعقد دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة , يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد و تحقيق أهدافه، ومقره بالجزائر.

6. الهيئة القضائية :

تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة وتعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، ومقرها بنواكشوط في موريتانيا.

7. الأكاديمية المغاربية للعلوم :

تهدف إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوفرة، وتمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية، والحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي وكذلك الباحثين المغاربيين المقيمين بالخارج، ومقرها بطرابلس بليبيا.

[1] جمال لعمارة , مرجع سابق ص 5 .

8. الجامعة المغاربية :

تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها.وتهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثلاث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة، ومقرها بطرابالس ليبيا.

9. المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية :

نشأ بناء على اتفاقية بين دول الاتحاد بتاريخ 1991/03/10م، ويهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط , ومندمج ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية و الصناعية , وغيرها في البلدان المغاربية , وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال , وتوظفيها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي , وتنمية المبادلات التجارية , والمدفوعات الجارية المترتبة عنها، ومقره بتونس[1].

المطلب الثالث : الإمكانيات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي .

أولا: الإمكانيات الاقتصادية لكل دولة على حدا من دول اتحاد المغرب العربي :

بعضها يملك ثروات بترولية هائلة وأخرى تتوفر على موارد معدنية ضخمة، أما البعض منها فيغرق في ثروات بحرية، لكن رغم كل ذلك ، لم يصل شعوبها سوى الفتات من كل تلك الموارد، بل إن الفقر والبطالة لا يزالان يعششان في المجتمعات المغاربية[2] , إن معرفة حجم الإمكانيات المتاحة على مستوى البلدان المغاربية في غاية الأهمية من ناحية إبراز درجة تقصير السياسات التنافرية على مستوى دول الاتحاد في استغلال تلك الإمكانيات لتخفيض هذا الشكل الجديد من الاستعمار الاقتصادي , وبالتالي تماديها في تعميق درجة التبعية , ومن ناتجة أخرى فإن عملية إظهار الحجم الحقيقي لتلك الإمكانيات والموارد يظهر نسبة العجز التي قد تؤول إلى نقص الموارد , كما تبرز تلك الأهمية لأنه لا يمكن صياغة إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف دون الانطلاق من معرفة حقيقية لحجم إمكانياتنا الذاتية على مستوى بلدان الاتحاد المغاربي , تزخر منطقة المغرب العربي من الجماهيرية الليبية شرقا إلى المملكة المغربية غربا بثروات كبيرة تمكن شعوب هذا البلدان من الخروج من حالة العجز وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة , فهناك موارد و ثروات طبيعية زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة , وموارد مالية معتبرة , وإمكانيات معنوية مساعدة[3],

[1] بوكساني رشيد , دبيش أحمد , مرجع سابق , ص 9.

[2] خالد بن شريف , **دول المغرب العربي: بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة** , https://www.sasapost.com/maghreb-countries-the-numbers-of-lost-fortunes/ , 2017/04/11 , 10:30 .

[3] صالح صالحي , التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية , ندوة علمية ودولية , سطيف , 8-9 ماي 2004 , ص6.

1) الناتج المحلي الإجمالي(مليون عملة محلية) :

يصل إجمالي الناتج المحلي لدول اتحاد المغرب العربي إلى نحو 389.6 مليار دولار أميركي بأسعار السوق الجارية ، وهو ما يعادل 32% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي تقريب[1], فحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي سنة 2015 فإن نسبة الناتج المحلي الإجمالي مرتفع في سنة 2013 لدول المغرب العربي على رأسهم الجزائر يصل إجمالي الناتج المحلي 17,771,200 مليون دينار جزائري , وهذا ما يوضحه الجدول :

الجدول رقم (1.2) : الناتج محلي الإجمالي لدول الإتحاد المغاربي خلال 2010-2013.

السنة / الدولة	2010	2011	2012	2013
الجزائر	11,991,564	14,519,808	15,843,023	17,771,200
المغرب	764,030	802,607	828,169	886,690
تونس	63,059	64,690	70,658	76,570
ليبيا	93,018	44,760	104,826	82,288
موريتانيا	997,054	1,170,334	1,174,230	1,249,783

المصدر:صندوق النقد العربي, نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية , 2015 , ص 11.

الشكل رقم (2.2) :الناتج محلي الإجمالي لدول الإتحاد المغاربي خلال 2010-2013

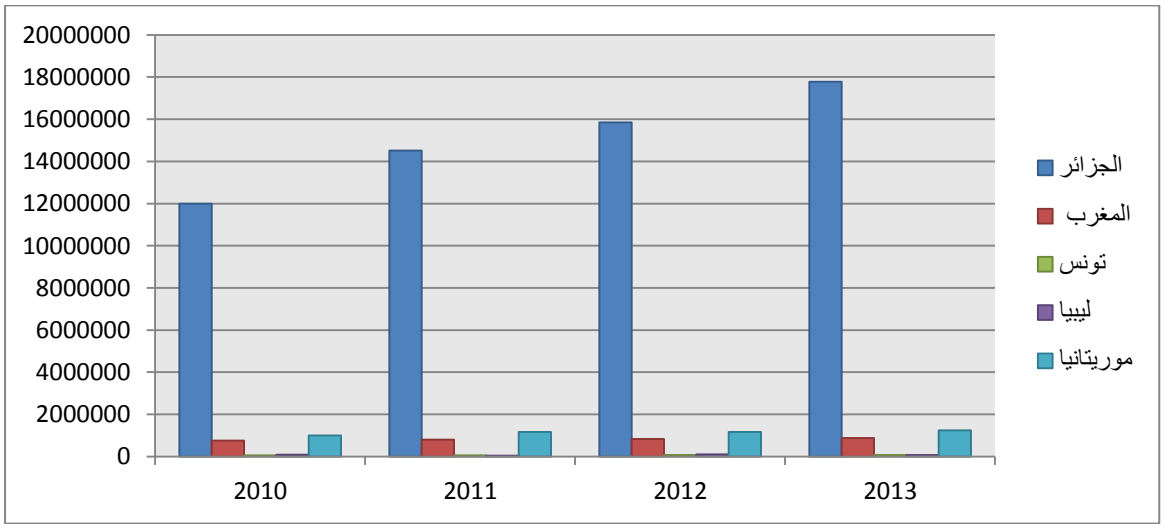

المصدر : من إعداد الطلبة وفق لما سبق .

2) السكان و متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 80مليون نسمة تقريبا حسب تقديرات عام 2000 أي ما نسبته 27% تقريبا من إجمالي سكان الوطن العربي , يعيش 78% من سكان الاتحاد في المغرب , والجزائر، إذ

[1] جزيرة نت خدمة خاصة , دول المغرب العربي .. معلومات أساسية , http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages , 2017/04/10

تقتسم هاتان الدولتان النسبة تقريبا بالتساوي[1], وهذا ما يوضحه الجدول التالي عدد سكان الجزائر 38.2 مليون نسمة , والمغرب 33.0 مليون نسمة .

الجدول رقم (2.2) : الحسابات القومية عدد السكان (مليون نسمة), متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالي(دولار أمريكي) لدول المغرب العربي سنة 2013

الحسابات القومية	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
عدد السكان	38.2	33.0	10.9	8.6	3.6
متوسط دخل الفرد	5,910.0	3,196.4	4,324.9	7,533.2	1,153.3

المصدر : صندوق النقد العربي , نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية , 2015 , ص 13.

الشكل رقم (3.2) : عدد سكان دول المغرب العربي خلال 2010-2013 .

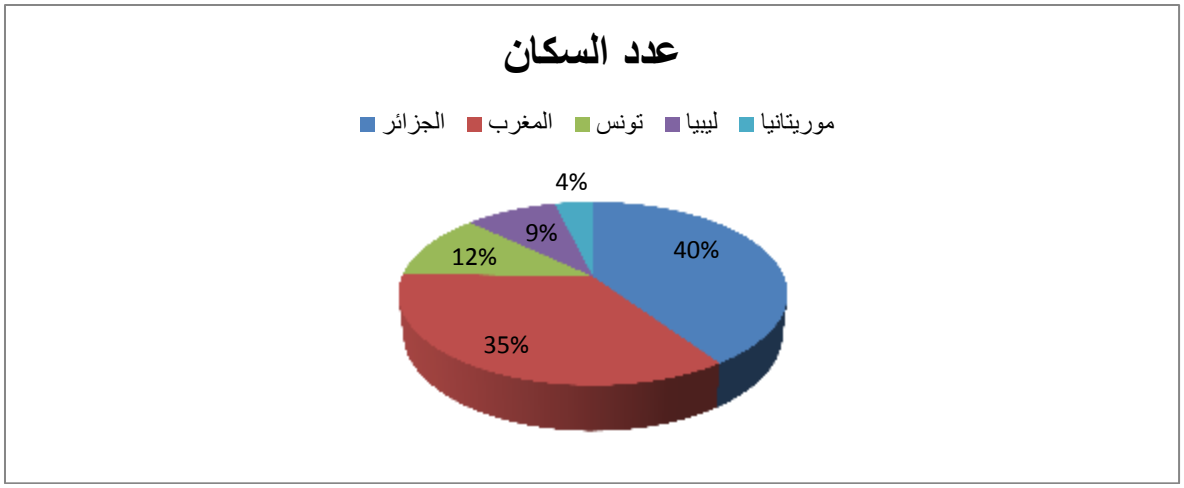

المصدر : من إعداد الباحث وفق لما سبق .

الشكل رقم (4.2) : متوسط دخل الفرد المغرب العربي خلال 2010-2013

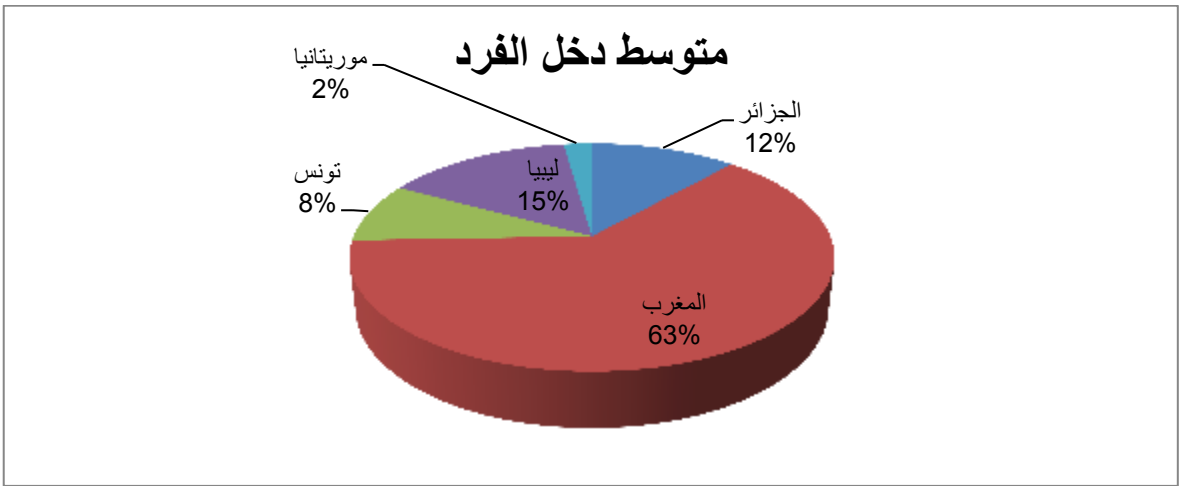

المصدر : من إعداد الطلبة وفق لما سبق

[1] جزيرة نت خدمة خاصة , مرجع سابق , ص 1 .

3) التجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي (مليون دولار أمريكي) :

تتمثل التجارة الخارجية في الصادرات والواردات حيث يصدر ويستورد اتحاد المغرب العربي الأغذية و المشروبات , والمواد الخام , والوقود المعني , والكيماويات , والآلات , والمعدات ووسائل النقل , و المصنوعات ...إلخ , وفي ما يلي سنوضح بعض صادرات , وواردات اتحاد المغرب العربي :

أ- **الصادرات :**

تصدر دول الاتحاد ما قيمته 47.53 مليار دولار تشكل 17.8% من صادرات الوطن العربي, وتحتل الجزائر المكان الأول بنسبة 41% من صادرات دول الاتحاد[1] , وفي الجدول التالي سنوضح أهم صادرات دول المغرب العربي :

الجدول رقم (3.2) : كمية المواد المصدرة من دول الإتحاد المغرب العربي لسنة 2013

الدول	المواد الخام	الكيماويات	الآلات والمعدات ووسائل النقل
الجزائر	**134**	**358**	**13**
المغرب	**2,823**	**4,793**	**4,102**
تونس	**843**	**1,163**	**4,929**
ليبيا	**1**	**347**	**0**
موريتانيا	**285**	**0**	**0**

المصدر : صندوق النقد العربي , نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية , 2015 ,ص: 17 - 20.

وفي ما يأتي سنقوم بشرح أكثر لبعض ثروات دول المغرب العربي كل منها حدا :

الجزائر :

يرتكز الاقتصاد الجزائري على الثروات النفطية والطاقية بالأساس، حيث تمثل 60% من الميزانية العامة، و 97% من حجم الصادرات , تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا في احتياطي النفط بما يقارب 45 مليون طن، و المرتبة 18 من حيث الإنتاج، و12 من حيث التصدير، كما تقوم بتكرير نصف موادها البترولية الخام[2].

[1] جزيرة نت خدمة خاصة , مرجع سابق , ص 1 .

[2] خالد بن شريف , **مرجع سابق** .

الشكل رقم (5.2) :كمية المواد المصدرة من دولة الجزائر لسنة 2013

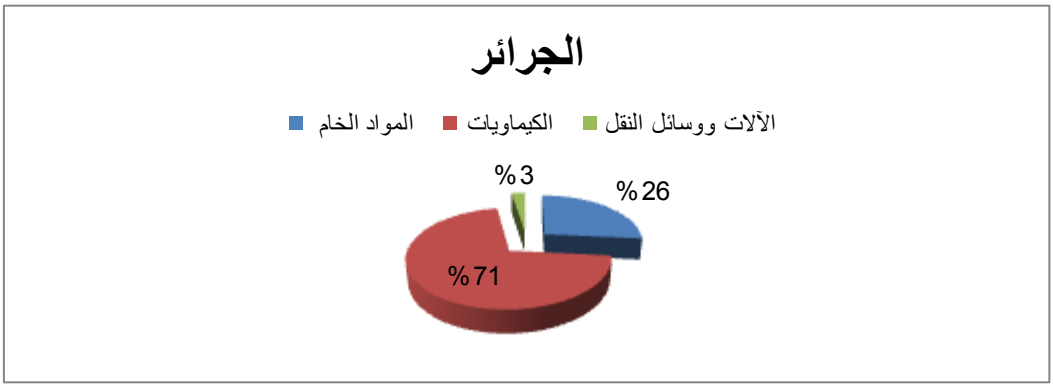

المصدر : من إعداد الباحث وفق لما سبق .

الشكل رقم (6.2) :خريطة توزيع البترول والغاز بمناطق الجزائر

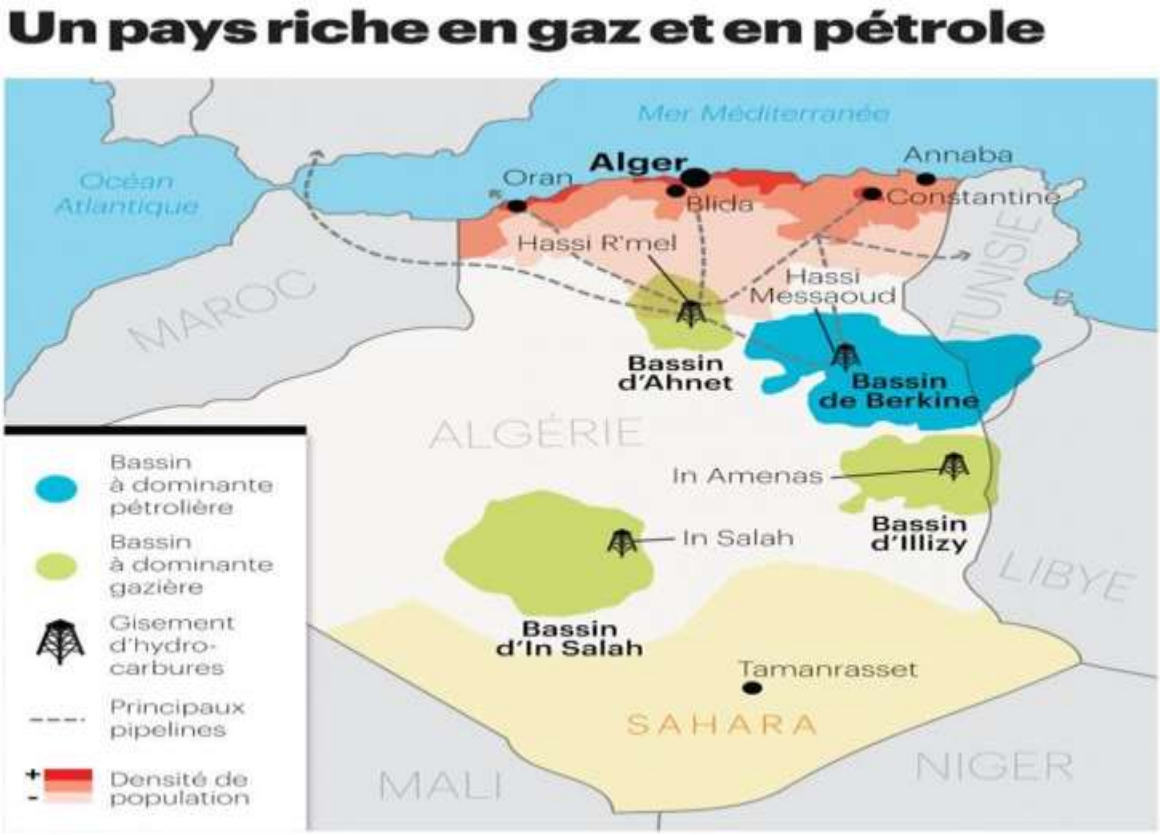

المصدر :خالد بن شريف , دول المغرب العربي: بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة .

المغرب :

يتوفر المغرب على ثروات طبيعية هامة ، تشمل الموارد الفلاحية والثروات المعدنية والسمكية.

نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من مساحة المغرب هي 17,79%، أي ما يعادل 95 ألف كم مربع ، وهي مساحة تضاعف تراب دولة مثل بلجيكا بأكثر من ثلاثة أضعاف، ما يمكنه من إنتاج فلاحي مهم خصوصا في الحوامض والحبوب والخضراوات، معظم هذا الإنتاج يتم تسويقه خارج البلاد, ورغم هذه الوفرة في الموارد الفلاحية

إلا أن حجم الاستغلال , والإنتاج لا يتناسب مع حجم هذه الموارد الضخمة، الشيء الذي لا ينعكس إيجابا في القيمة المالية المحصلة إجمالا ، فإسرائيل مثلا تنافس المغرب في تصدير الحوامض , والخضروات للاتحاد الأوروبي، علما أن المساحة الفلاحية بالمغرب تفوق إسرائيل بكامل الحدود التي تسيطر عليها! إذ إن الأخيرة رغم مساحتها الفلاحية الضيقة فإنها تعرف كيف تدير نشاطها الفلاحي، حيث تستعين بالتكنولوجيا و العلم لتطوير إنتاجها , والرفع من جودت , كما أيضا يتوفر المغرب على ثروة معدنية مهمة، ممثلة أساسا في الفوسفات ، حيث يحتضن أكبر احتياطي في العالم لهذا المعدن، ويحتل المرتبة الثالثة عالميا في الإنتاج بحوالي 29.5 مليون طن سنويا، وهو ما يدر على الدولة المغربية ما يقارب 14,49 مليار دولار[1].

الشكل رقم (7.2) :كمية المواد المصدرة من دولة المغرب لسنة 2013

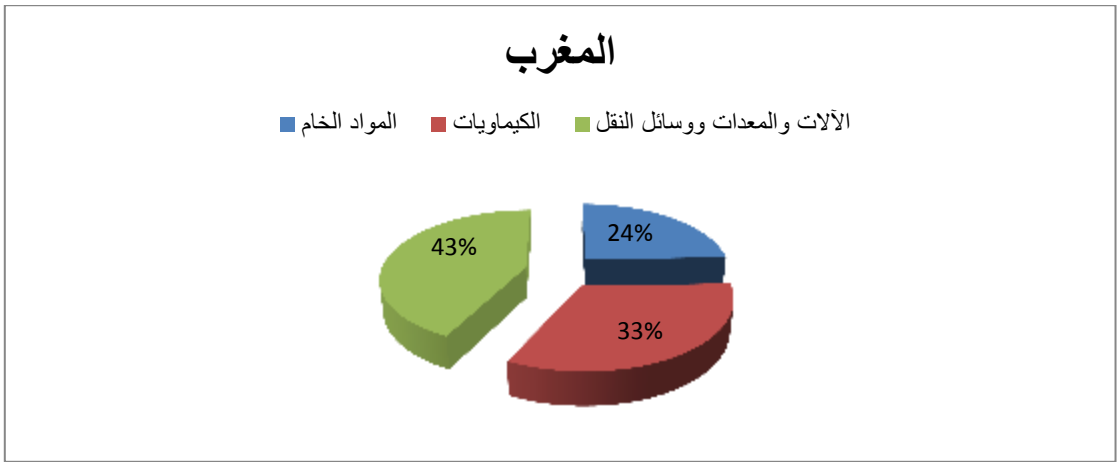

المصدر : من إعداد الطلبة وفق لما سبق.

تونس :

ليست لدى تونس ثروات بحجم البلدان المغاربية السابقة، إلا أنها تملك ما يكفي ويزيد لساكنة لا تتجاوز 11 مليونًا، حيث تتوفر على موارد فلاحية , وبترولية , ومعدنية , كما توجد بتونس كميات لا بأس بها من الموارد البترولية ، إذ تنتج ما معدله 97600 برميل يوميا من النفط ، كما تحصّل ما يقارب النصف من مصادرها الطاقية فقط من الغاز الطبيعي، الذي تتوفر عليه , وتبلغ احتياطات تونس في الغاز الطبيعي حوالي 65 بليون سنتيمتر مكعب ، بينما يبلغ المخزون الاحتياطي للنفط 450 مليون برميل، حسب بيانات وكالة الاستخبارات الأمريكية , وتعتمد تونس أساسا على مواردها النفطية في تلبية حاجياتها الطاقية، ما يخفف عن اقتصادها عبء الاستيراد ,كما تتوفر تونس أيضا على ثروة مائية مهمة تعادل 5% من مساحتها الإجمالية، الشيء الذي يساهم في ازدهار النشاط الفلاحي ، وتلبية حاجات المواطنين التونسيين من المياه، علاوة على أن لديها 17,35% من مساحتها الإجمالية، صالحة للزراعة , وتطل تونس على , واجهتين بحريتين أمام البحر الأبيض المتوسط، ما قد يوفر لها اكتفاءً ذاتيا في الثروة السمكية.

[1] خالد بن شريف , مرجع سابق .

الشكل رقم (8.2) :كمية المواد المصدرة من دولة تونس لسنة 2013

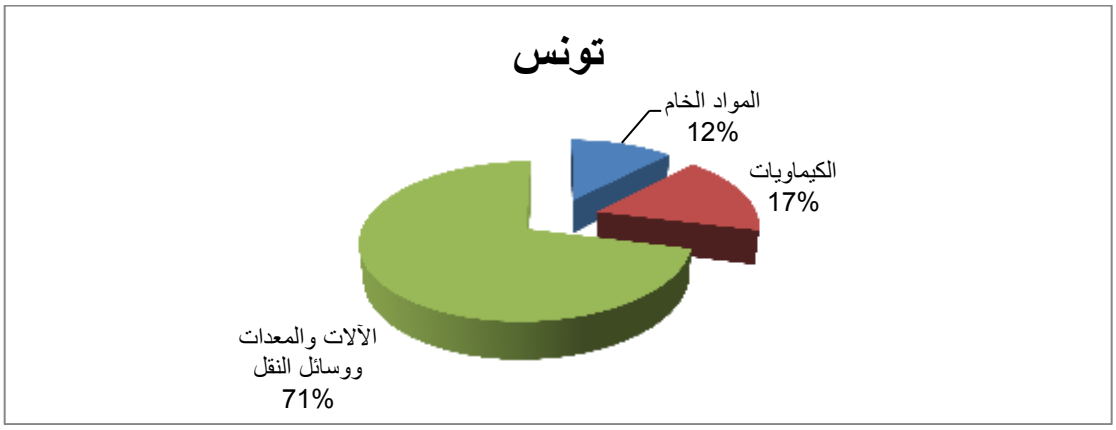

المصدر : من إعداد الطلبة وفق لما سبق

ليبيا :

تتوفر ليبيا على احتياط نفطي قدره 41,5 مليار برميل، وتنتج في المتوسط حوالي 2 مليون برميل يوميا.

كما تملك ليبيا احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي، تقدر ب 52,7 تريليون قدم مكعب، وتنتج حوالي 11 مليار متر مكعب يوميا من الغاز.

بالإضافة إلى كل تلك الثروات فليبيا تتوفر أيضا على موارد بيتروكيماوية مهمة، والحديد , والصلب و الأسمدة , و الإسمنت , ومواد البناء.

بإمكان دولة تملك مثل حجم تلك الثروات مع ساكنة لا تتجاوز 7 ملايين أن تحقق الرفاه لمجتمعها، لكن الصورة ليست كذلك في الواقع الليبي ، حيث تسجل ليبيا معدلات بطالة تصل إلى 20%، كما تعرف انهيارا اقتصاديا , ومجتمعيا , وسياسيا بعد سقوط القذافي ، بسبب الاضطرابات السياسية , والحروب الأهلية[1]،

الشكل رقم (9.2) :كمية المواد المصدرة من دولة ليبيا لسنة 2013

المصدر : من إعداد الطلبة وفق لما سبق

موريتانيا :

[1] خالد بن شريف , مرجع سابق .

تعتبر موريتانيا أفقر دول المغرب العربي، إلا أن لها هي الأخرى حظها من الثروات البترولية , والمعدنية , و البحرية أيضا , وتبلغ الاحتياطات المؤكدة من النفط في موريتانيا 600 مليون برميل، لا تتمكن من الاستخراج من هذا المخزون سوى 8000 برميل لليوم، ويمثل النفط في السنتين الأخيرتين في موريتانيا 3% من الناتج الداخلي الخام ، أي ما يعادل 160 مليون دولار لسنة 2013، حسب إحصاءات البنك الدولي , وكما تتوفر موريتانيا على فرص مهمة لاستثمار مصادر طاقية ، حيث تم الكشف عن احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، مثلما يسودها مناخ شمسي شبه دائم , و تملك أيضا موريتانيا موارد معدنية هامة، نذكر منها الحديد الذي يناهز إنتاجه 1,1مليون طن في السنة، وهي نسبة قليلة مقارنة مع المخزون الضخم لهذا المعدن الذي تملكه ، كما تعد موريتانيا ثانيَ مصدِّر له على مستوى القارة الأفريقية ككل بعد جنوب أفريقيا , وكما تصدر موريتانيا كذلك الذهب , والنحاس ، إذ تنتج بالمتوسط 2000 أونصة ذهبية و45000 طن من النحاس سنويا , ناهيك عن توفرها على , واجهة بحرية، تزخر بثروات سمكية هائلة من حيث الكمية , والجودة , و تعاني موريتانيا من ضعف شديد في استغلال ثرواتها، نظرا لهشاشة الدولة , وضعف التدبير, وشح الاستثمار, و أخيرا يجدر بنا الإشارة إلى أن الموارد الطبيعية لا تمثل شيئا إن افتقدت الدولة للموارد البشرية , و حسن التدبير. لعلكم تعرفون الكثير من البلدان التي بخلت أرضها على أهلها من خيراتها، إلا أنها استطاعت تحقيق ازدهار ورفاه لشعوبها، اليابان , واحدة منها، التي تزخر أرضها بالبراكين والزلازل[1].

الشكل رقم (10.2) :كمية المواد المصدرة من دولة موريتانيا لسنة 2013

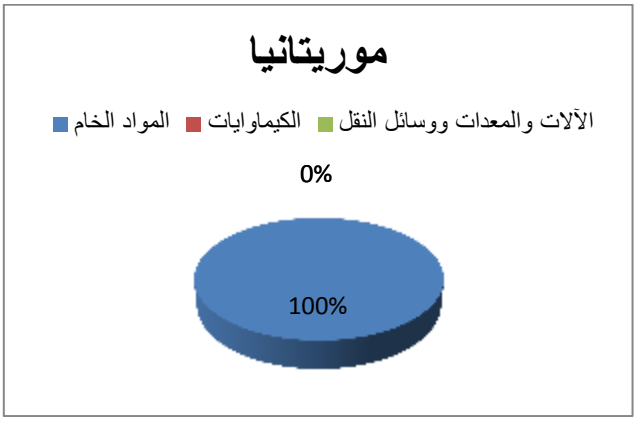

المصدر : من إعداد الطلبة وفق لما سبق

الواردات :

وفي الجدول التالي سنوضح أهم صادرات دول المغرب العربي لسنة 2013 :

[1] خالد بن شريف , مرجع سابق .

الجدول رقم (4.2) : كمية المواد مستورد من دول الإتحاد المغرب العربي لسنة 2013

الدول	المواد الخام	الكيماويات	الآلات والمعدات ووسائل النقل
الجزائر	2,307	6,168	20,690
المغرب	2,890	4,362	11,057
تونس	1,596	2,156	7,822
ليبيا	2,307	3,0362	3,952
موريتانيا	94	136	1,550

المصدر : صندوق النقد العربي , نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية , 2015 ,ص 17 , 19 , 20.

تبلغ واردات الاتحاد ما قيمته 37.71 مليار دولار أي ما نسبته تقريبا 22% من استيرادات الوطن العربي[1], و في ما يأتي سنقوم بشرح الجدول السابق بمخطط لكل دولة من دول الإتحاد :

الجزائر :

الشكل رقم (11.2) : كمية المواد مستورد من الجزائر لسنة 2013

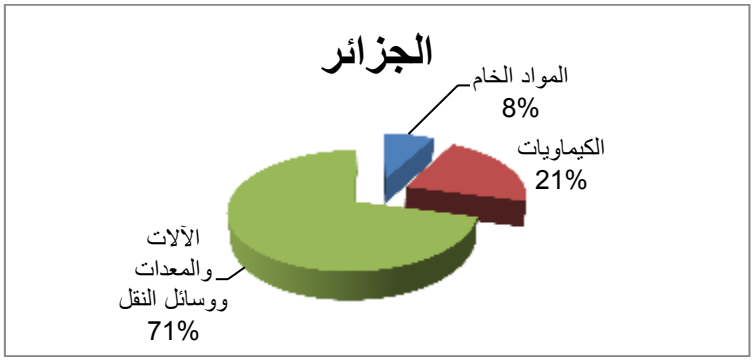

المصدر : من إعداد الطلبة وفق لما سبق

الشكل رقم (12.2) : كمية المواد مستورد من المغرب لسنة 2013

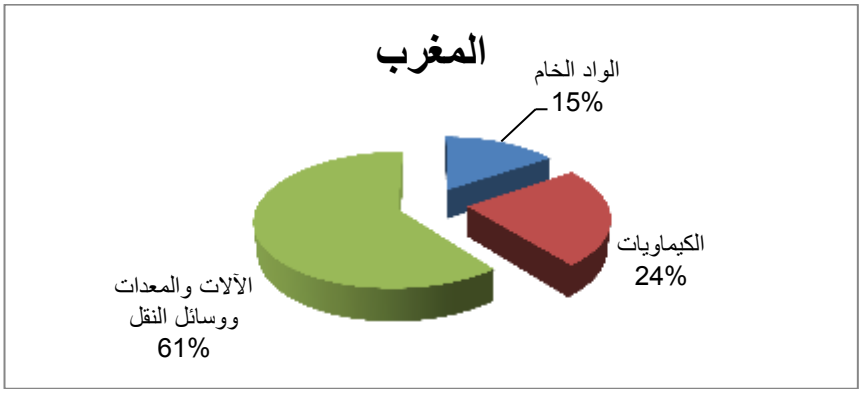

المصدر : من إعداد الطلبة وفق لما سبق

[1] خالد بن شريف , مرجع سابق .

تونس :

الشكل رقم (13.2) : كمية المواد مستورد من تونس لسنة 2013

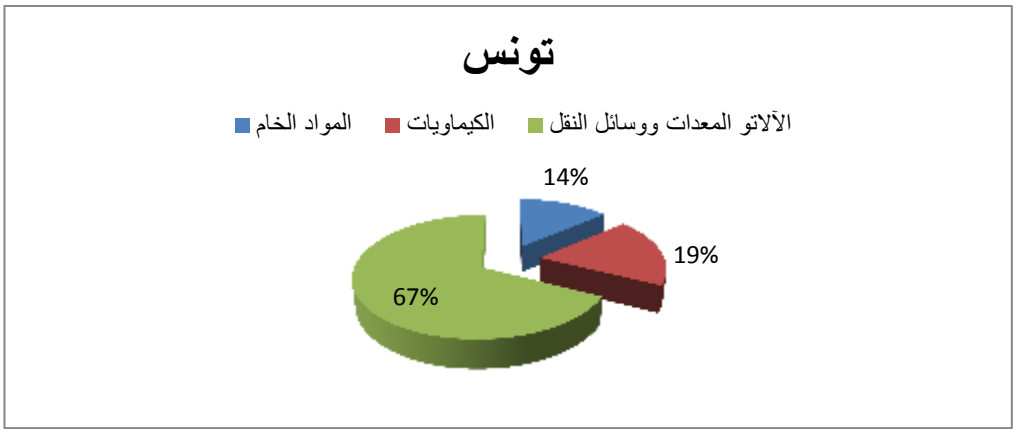

المصدر : من إعداد الطلبة وفق لما سبق

ليبيا :

الشكل رقم (14.2) : كمية المواد مستورد من ليبيا لسنة 2013

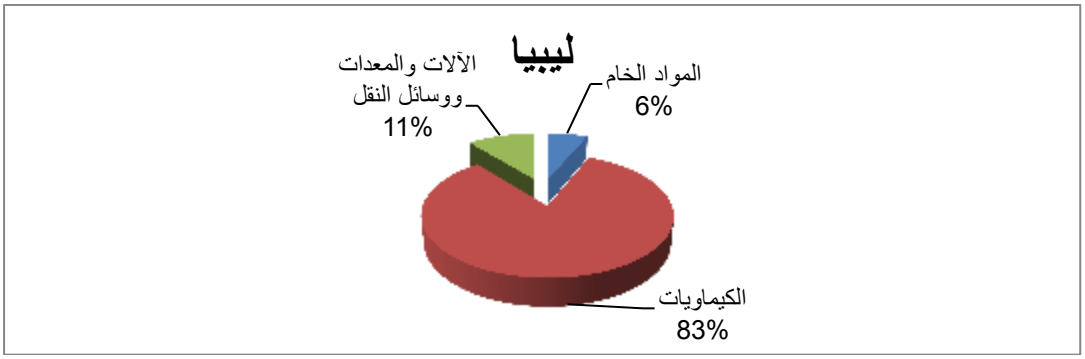

المصدر : من إعداد الطلبة وفق لما سبق

موريتانيا :

الشكل رقم (15.2) : كمية المواد مستورد من موريتانيا لسنة 2013

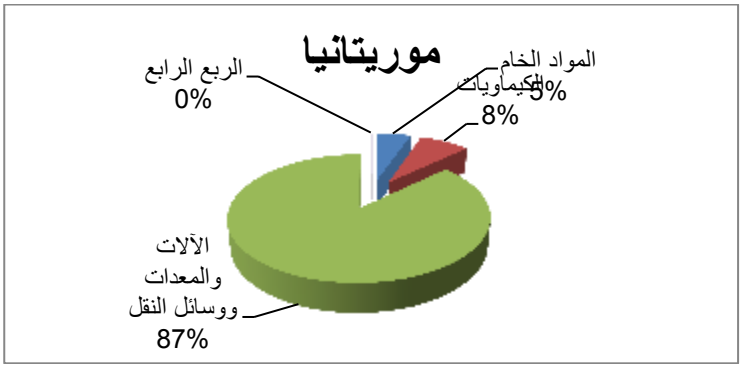

المصدر : من إعداد الطلبة وفق لما سبق

ثلثا : عوامل نجاح الإتحاد المغاربي :

إن تحقيق التنمية , والنجاح الاقتصادي بالبلدان المغربية عملية تتعدى الإمكانيات القطرية , وتتطلب توحيد الجهود , و الاستفادة من المواد المتاحة على مستوى الاتحاد المغاربي[1], فالتكامل الاقتصادي بين البلدان المغاربية هو الأفضل لتحقيق نوع من التشابك , والاندماج بين فروع , وأنشطة الاقتصاديات القطرية , و إيجاد سوق , واحدة للسلع , والخدمات , وعوامل الإنتاج , وهو يتدرج من الشكل البسيط من التنسيق الاقتصادي بين الأقطار المتكاملة , سوف نشير لعوامل نجاح ذلك التكامل فيما يلي :

1. العوامل الغير اقتصادية :

وتكمن في العوامل الموحدة لدول المغرب العربي , والمتمثلة في وحدة اللغة والدين , وحدة التاريخ التي تتمثل بالأساس في المشاركة في ظهور الحضارة العربية – الإسلامية , و لكفاح الموحد من أجل التحرر من عبودية الاستعمار , إضافة إلى الوحدة الجغرافية , وحدة القيم الروحية , وأخيرا وحدة العادات والتقاليد[2].

2. العوامل اقتصادية :

فضلا عن نجاح المذهبية العقائدية التي تجمع بين سكان منطقة المغرب العربي والتي تعد قاعدة هامة ستساعد على تحقيق التقارب , والتعاون , فإن هناك عوامل أخرى لنجاح التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي الكبير أهمها :

أ- التنوع والتباين في حجم الثروات المتاحة :

إن المنطقة تشمل أراضي متعددة المناخيات وموارد مائية وثروات بحرية ونهرية و الغابية و موارد معدنية ,و الطاقوية , تتباين ن قطر إلى قطر مما يساعد على اتجاه كل بلد في إطار تحقيق مصلحته إلى التكامل مع البلد الآخر , فهذا التباين يعتبر العنصر الأساسي من المقومات المواتية للتكامل الاقتصادي الجماعي ... , ويعتر بمثابة الدفاع الأول نحو التكامل , أن البلد إنما يسعى إلى التكامل مع غيره ابتغاء تلافي ما لديه من حالات عوز , و نواقص لان التكامل يتيح له إمكانية حصوله على إمدادات , ومنافع ينالها من الأطراف التي يتكامل معها , و أن البلدان المغاربية كما لاحظنا تتنوع فيها تلك الموارد , و الثروات , و تتكامل لتشكل مصدرا للتقدم الاقتصادي.

ب- التباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة :

هناك دول تعاني من كثافة سكانية عالية , وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة , مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي , والصناعي بالبلدان المغاربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة , وموارد صناعية غير مستخدمة[3] , يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في الدولة مثل ليبيا , و عنصر العمالة دولة كالمغرب أو تونس لتحقيق منافع كثيرة متبادلة , وأن حركية الطاقات البشرية بين

[1] صالح صالحي , التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية , ندوة علمية ودولية , سطيف , 8-9 ماي 2004 , ص ص : 7 , 8 .

[2] سفيان وجة علامة , مريم قايد , اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة , الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي , قسنطينة , ص:14 .

[3] سفيان وجة علامة , مريم قايد , مرجع سابق , ص ص :8 ,9 .

الأنشطة , و القطاعات في السوق الاتحادية من شأنه أن يضمن تعظيم مصلحة الاقتصاديات القطرية من مدخل مقدرتها التنافسية المتعلقة بالأجور .

ت- اختلاف الإمكانيات المالية المتوفرة من قطر إلى آخر :

من العوامل المشجعة لإقامة تكامل اقتصادي أن الدولة ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم للمشاريع المشتركة المتعددة لتحقيق الأمن الاقتصادي , وتمكن الدولة ذات الفائض من إيجاد منافع و فرص مربحة لاستثمار فوائضها في المشاريع التي تنمي التكامل , ذلك أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى جودة قطاع التمويل , ويقلل :"تكاليف التمويل مما يؤدي إلى استثمار عال " وتؤكد التحليلات الحديثة:" أن معدل العائدات على رأس المال , وعلى الاستثمار يمكن أن ترتفع في كل الدول المشتركة في التكامل بعض النظر عن قيمة رأس المال".

ج- الوافرات الناتجة عن التخصص في المشاريع ذات الإنتاج الوفير :

إن التكامل الاقتصادي يتيح تطوير سلع وخدمات موجهة للسوق المغاربية لتلبية حاجات مستهلكيها .... وهذه المشاريع لا تتاح للدول في إطارها التنموي القطري , بتالي فهي من العوامل المشجعة على قيام التكامل لان التخصص في إطار السوق تكاملية يختلف عن التخصص في أطار السوق الدولية باعتبار أن الأول يحظى برعاية جميع دول الإتحاد , ويولي بالمعاملة التفضيلية في هذه السوق , والتي تمكن من إحداث تأهيل إقليمي للمؤسسات الإنتاجية قبل اندماجها وتشاركها مع التكتلات الكبرى [1].

المبحث الثاني: تحديات التكامل الاقتصادي المغاربي

تواجه الدول المغاربية في الألفية الجديدة مجموعة من التحديات الثقيلة، قياسا على حاضر الأمة ومستقبلها، تقتضي منها القدرة والفاعلية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية ، من التصنيع المجدي لإشباع الحاجات الأساسية لشعوبها، وتوفير العمل المنتج للقوى العاملة والاستفادة من الكفاءات العلمية والقدرات الفنية والمهنية لأبنائها، والمساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالنظر إلى آثاره على الاستقرار الجهوري وتوسيع حجم السوق، كما أن التقارب الاقتصادي بين الدول المغاربية ضروري كذلك، لمواجهة التحديات الناجمة عن توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق.

يمكن ذكر أهم التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي المغاربي على شكل مطالب كما يلي :

[1] سفيان وجة علامة , مريم قايد , مرجع سابق , ص : 9 .

أولا : الكفاية الغذائية , التخفيف من آثار توسع الإتحاد الأوروبي

- الكفاية الغذائية التي تعاني منها الدول المغاربية مند الاستقلال و إلى يومنا هذا ، إذ أن جل المواد الغذائية على غرار الحبوب والزيوت يتم استيرادها من الخارج وخاصة من دول الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر الشريك الأول من حيث التبادل التجاري لدول إتحاد المغرب العربي . ومع تزايد وتيرة النمو الديمغرافي يزداد طلب الأفراد وحاجتهم إلى الغداء، مما يزيد من تبعية الدول المغاربية، و تخصيص ميزانيات أكبر لتلبية هذه الحاجيات من الأسواق العالمية، حيث لا تزال هذه الأخيرة بعيدة عن تحقيق الكفاية الغذائية، رغم الجهود المبذولة والتقدم الملحوظ في الإنتاج الزراعي، في إطار الخطط التنموية على المستوى القطري لهذه الدول، ولا تزال تستورد نصف حاجياتها من الحبوب ومن اللحوم والألبان والزيوت، وتنفق على هذا الاستيراد نصيبا مهما من مواردها من العملة الصعبة .ولا شك أن ارتفاع الطلب الداخلي وتحسنه في النوعية نتيجة لتزايد عدد السكان وارتفاع مستويات الدخل العائلي، يفسران سبب العجز في الميزان الغذائي رغم تحسن الإنتاج .

ومن المتوقع أن يتفاقم الطلب الغذائي لاسيما في المواد الأساسية في السنوات القادمة .فهل أن الإنتاج الزراعي لتلك المحاصيل الأساسية سيبلغ القدر من الارتفاع تعادل ارتفاع الطلب؟ أم أن هوة العجز ستزداد عمقا، وتتفاقم بذلك التبعية الغذائية، ذلك هو التحدي الأكبر لدول المغرب العربي[1].

- التخفيف من آثار توسع الإتحاد الأوروبي: يمثل الإتحاد الأوروبي بالنسبة للدول المغاربية شريكا اقتصاديا من الدرجة الأولى، فأغلب تدفقات المبادلات التجارية والاستثمار تتم مع هذه المجموعة الاقتصادي، إن تركيز المبادلات الخارجية للاقتصاديات المغاربية، قد تزيد من هشاشتها وتجعلها تابعة ومرتبطة بالتطورات الظرفية للاقتصاديات الأوروبية[2].

زيادة على ذلك، فإن توسع الإتحاد الأوروبي نحو الشرق يمكن أن تكون له آثار اقتصادية واجتماعية غير مواتية على الاقتصاديات المغاربية، حيث يتوقع أن يترتب عن ذلك على الأقل ثلاثة نتائج كبرى هي كالتالي[3] :

– تحول التدفقات التجارية لمصلحة الأعضاء الجدد : حيث ستستفيد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) من منافذ أوسع للسوق الأوروبية؛

[1] مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير – نداء المستقبل, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط 3, 2005, ص 86

[2] Division de l'Environnement National et International : Op.cit, page 7.

[3] Direction de La Politique Economique Générale : « Enjeux sur le Maroc de l'élargissement de l'Union Européenne à l'Est », Document de Travail n° 87, Ministère des finances et de la privatisation, Maroc, avril 2003, page 23.

[3] علي عياد كرير، المحددات الداخلية و الخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق، ص177.

– أثر المزاحمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر :

سيرفع القرب الجغرافي النسبي لبلدان أوربا الوسطى والشرقية من الاتحاد الأوروبي، من مستوى النمو الاقتصادي و المؤسساتي لهذه البلدان وستؤدي هذه العوامل إلى زيادة جاذبية هذه الاقتصاديات، مما سيؤدي إلى توجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو بلدان أوربا الوسطى والشرقية على حساب بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

–إحلال اليد العاملة القادمة من أوروبا الوسطى والشرقية مكان أو بدل المهاجرين من جنوب المتوسط، خاصة من المغرب العربي : يمكن أن يمثل خطرا على المنطقة المغاربية، مادام أن تحويلات العمال المهاجرين تلعب دورا مهما في تمويل الاقتصاديات المغاربية (خاصة تونس و المغرب). إضافة إلى ذلك تشكل الجالية المغاربية أهم رابط اجتماعي ما بين الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي على المستوى البشري، وتعد جسرا مهما في نقل الثقافات وتبادل الأفكار والمفاهيم، وعلى المستوى السياسي تعد الجالية المغاربية محورا رئيسيا في اتفاقية الشراكة الأوروبية المغاربية. وبالنظر إلى هذه المعطيات، ستسمح تقوية العلاقات بين الدول المغاربية، ليس في تعزيز القدرة التفاوضية مع الإتحاد الأوروبي فحسب، بل في المساهمة من التخفيف من آثار المزاحمة أو الطرد الناتجة من استبدال الوجهة أو تحول تدفقات المبادلات لمصلحة الأعضاء الجدد للإتحاد الأوروبي.

ثانيا : التنافسية العالمية للمنتجات , تحديات الشراكة الأورو–متوسطية

*التنافسية العالمية للمنتجات: تواجه الدول المغاربية تحدي كبير في هذا المجال، إذ أن انفتاح الدول على العالم الخارجي في إطار اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، التي تسمح وفقها بفتح الحدود والسماح للمنتجات الأجنبية بالدخول إلى الأسواق المحلية، ومع زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد، يصبح المستهلكون والمشترون عموما، سواء من الأفراد أو المؤسسات يتمتعون بميزة تعدد البدائل، وانفتاح الفرص أمامهم للمفاضلة والاختيار من بين المنتجات والخدمات المتنافسة التي تشبع رغباتهم بأقل تكلفة وبأيسر الشروط، مما يضع المتنافسين في موقف صعب، يتطلب بدل الجهد الأكبر والمزيد من التنافس للبقاء في السوق. كما يتمتع المنافسون في مختلف قطاعات الإنتاج في معظم دول العالم بوفرة المعلومات العلمية ونتائج التطويرات التقنية، بفضل كثافة عمليات البحث والتطوير التقني التي تتولاها مؤسسات عديدة في الجامعات ومعاهد التطوير التقني، وكذا مكاتب الاستشارات والبحوث المتخصصة في جميع مجالات الإنتاج والأعمال، يتحتم على دول اتحاد المغرب العربي مواكبة هذا التطور وتحسين أداء مؤسساته الإقليمية، من أجل الحفاظ على بقائها في السوق المحلية، والتصدير إن أمكن إلى الأسواق العالمية[1] .

[1] مقروس كمال، التنافسية في الائتمان المصرفي الجزائري في ضوء تحرير تجارة الخدمات، بحث الدبلوم، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص12-13.

- تحديات الشراكة الأورو- متوسطية: حيث يحمل مشروع الشراكة الأورو- متوسطية في طياته تحديات عديدة أمام التكامل الاقتصادي المغاربي، على غرار الشراكة غير المتكافئة التي تفتح أسواق الدول المغاربية للمنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات المغاربية، لأن السياسة المتبعة بالنسبة للاتحاد الأوروبي التي تريد من الدول الواقعة جنوب المتوسط أن تزيل القيود الجمركية وغير الجمركية على صادراتها من السلع الصناعية، في حين تضع العراقيل الكثيرة أمام صادرات الدول المتوسطية من المنتجات الزراعية الضئيلة، حتى لا تدخل إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي. كما ستواجه الشركات المغاربية منافسة شديدة من الشركات الأوروبية ، مما يدفع إلى إفلاس عدد كبير من الشركات المغاربية. كما أن انخفاض متوسط الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي، سيؤدي إلى تدني إيرادات الموازنة العامة، مما يتسبب في إعاقة تنفيذ مشروع التنمية، إضافة إلى محاولة هيكلة اقتصاد الدول المعنية بالشراكة الاورو- متوسطية وفقا لمتطلبات هذه الشراكة ، مما يقتضي جهدا كبيرا و مستمرا، مما يقلل في الوقت نفسه الحافز والرغبة في الانضمام إلى التكامل الاقتصادي المغاربي[1]. بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي حرص على الاتفاق مع الدول المتوسطية بشكل منفرد، كل على حدا، والذي يسعى إلى مزيد من تجزئة الوطن العربي وإضعافه، و استبعاد أقطار المغرب العربي وفصم أي علاقة تربطها بالشرق العربي ، والاستئثار . بالمزايا النسبية التي تزخر بها الدول المغاربية، وتخطيط الاتحاد الأوروبي ككتلة لإلحاقه بها.

ثالثا : تعدد العضوية في التجمعات التكاملية , محاولة الاستفادة من العولمة

- تعدد العضوية في التجمعات التكاملية: تعمد بعض الدول إلى الدخول في أكثر من تجمع تكاملي، بعضها ثنائي، والبعض الأخر متعدد الأطراف، وهو ما قد يثير التباسا إذا تجاوزت بعض هذه التجمعات إقامة مناطق تجارة حرة، نظرا إلى احتمالات تضارب السياسات التجارية، وبخاصة الرسوم الخارجية في الاتحادات الجمركية، إضافة إلى تطبيق قاعدة المنشأ للسلع محل التبادل. وإذا كانت الدول تأمل من التعددية في جدب المزيد من الاستثمارات والاستفادة أكثر، فإن التضارب قد يثير شكوك المستثمرين. فدخول بعض الدول المغاربية في الاتحاد الإفريقي وتجمعاته مثل الكوميسا بجانب العضوية في التكامل العربي، ودخوله في شركات خارجية أوروبية وأمريكية أو تجمعات أخرى، يثير تضاربا في هيكل التعريفة الجمركية، فمثلا إذا أقرت التعريفة الإفريقية في الوقت الذي يتجه فيه التجمع العربي إلى إقامة اتحاد جمركي عربي، أو حتى على المستوى الإقليمي

[1] الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5 ، جامعة الشلف، 2008، ص 38.

(الاتحاد المغاربي) وهذا تحدي كبير أمام بلدان اتحاد المغرب العربي في كيفية التوفيق بين خيارات التعاون والشراكات المقترحة[1] .

- محاولة الاستفادة من العولمة: أصبحت ظاهرة العولمة، من أعقد المشاكل الفكرية التي تواجه عالمنا المعاصر، وبقدر ما تطرح هذه الظاهرة جملة من التحديات للبلدان النامية، فإنها تطرح في نفس الوقت أفكارا وحلولا لعدد كبير من المشكلات التي تعاني منها هذه البلدان، وأن أهم ما يميز اقتصاديات البلدان النامية كونها اقتصاديات وحيدة[2] .

المبحث الثالث : دراسة قياسية لمدى ملائمة تشكيل تكامل اقتصادي مغاربي .

أولا : منهجية الدراسة .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة جدوى التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي الجزائر و ليبيا و موريتانيا و المغرب و تونس ، ولتحقيق هذا الهدف نقوم بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الكلية:الناتج المحلي الإجمالي و التضخم الوافد باستخدام طرق قياسية تعتمد على إجراء اختبار السكون السلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك من 1980 إلى غاية 2015.

ثانيا : البيانات المستخدمة .

لقد تم استخدام بيانات سنوية لدول اتحاد المغرب العربي (الجزائر ، ليبيا، موريتانيا ، المغرب ، تونس) تم الاعتماد في هذه الدراسة على متغيرين : الناتج المحلي الإجمالي GDP ، و التضخم INF خلال الفترة 1980-2015 ،ولقد تم الحصول عليها من إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد ، unctadstat.unctad.org .

ويمثل الجدول التالي وصف للمتغيرات المستخدمة في النموذج :

المتغير	البلد	أعلى قيمة Maximum	أدنى قيمة Minimum	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

[1] محمد محمود الامام، منطقة التجارة الحرة العربية – التحديات و ضرورات التحقيق-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 96.

[2] محمد رفعت طاقة، مأزق العولمة، دار الميسرة للنشر، عمان الأردن، 2007، ص 40-41.

				Mean	.Std. Dev
GDP	الجزائر	213983.10	41971.49	87731.04	57052.04
	ليبيا	95802.59	21912.65	40958.38	19588.43
	موريطانيا	5923.20	1085.03	2353.81	1483.82
	المغرب	14970.42	14970.42	50197.38	30607.49
	تونس	47603.96	8819.06	24206.00	13518.85
INF	الجزائر	157.64	7.66	70.36	49.04
	ليبيا	171.40	18.95	80.56	48.02
	موريطانيا	161.90	28.51	82.31	42.70
	المغرب	118.42	31.46	82.61	26.33
	تونس	150.32	25.93	81.76	35.45

الجدول رقم (5.2): نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج خلال الفترة (1980–2015)

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج EViews 7

ثالثا – الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج.

يقوم البحث باستخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات السكون للمتغيرات معبرا عنها في مستوياتها الوغاراتمية ، و اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

1. اختبارات السكون للمتغيرات.

يتم استخدام هذه الاختبارات لفحص درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة و التعرف إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، ذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (Spurious regression) ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عدم ثبات الاتجاه Trend والتباينVariance أو لها صفة موسمية Cycle الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أوفي اتجاهات متعاكسة.

وتعد سلسة زمنية ما Yt ساكنة إذا تحققت الخصائص التالية[1]:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(yt) = \mu$.
- ثبات التباين Variance عبر الزمن $Var(yt) = E(yt - \mu)^2 = \sigma^2$.
- أن يكون التغاير (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية k بين القيمتين yt و y_{t-k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

1 خالد محمد السواعي ، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EViews ، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، 2011 ،ص: 178

$$Cov[(y_t,y_{t-k})=E[(y_t-\mu)(y_{t+k}-\mu)]=Y_k$$

حيث أن μ تمثل الوسط الحسابي، σ^2 تمثل التباين، Y_k تمثل معامل التغاير، وكل هذه المعلمات ثوابت.

وتتصف السلسلة الساكنة بأنها مستقرة من الدرجة صفر أي عند المستوى ويرمز لذلك ب $I(0)$ وفي حال اللجوء إلى إجراء الفروق الأولى لتسكين السلسلة فعند ذلك توصف السلسلة بأنها مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$.

وهناك عدد من الطرق المستخدمة في اختبار صفة السكون تتمثل أهمها[1]:

- اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر Dickey and Fuller.
- اختبار KPSS.
- اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر الموسع Augmented Dickey and Fuller.
- اختبار فيلبس –بيرون Phillips – Perron.

وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار، سنقوم أولا بًاختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، ويتم ذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر ADF واختبار فيليبس بيرون PP الذي يعتبر كتأكيد لنتائج الاختبار السابق أي إختبار ADF.

1. **اختبار ديكي فولر الموسع ADF:** يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقرارية في مستوياتها والفروق الأولى، حيث يتم اختبار فرضية العدم بوجود جدر الوحدة فإذا تم قبول هذه الفرضية يكون المتغير غير ساكن في مستواه ومن تم يتم اختبار سكونه في فروقه:

1 عبد القادر محمد عبد القادر عطيه ، الحديث في الاقتصادي القياسي : بين النظرية والتطبيق ، بدون دار نشر ، 2004 ، ص : 650

الجدول رقم (6.2): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرار السلاسل الزمنية

المتغير	البلد	المستوى			الفرق الأول			الفرق الثاني		
		القاطع	القاطع ومتجه زمني	بدون قاطع ومتجه زمني	القاطع	القاطع ومتجه زمني	بدون قاطع ومتجه زمني	القاطع	القاطع ومتجه زمني	بدون قاطع ومتجه زمني
GDP	الجزائر	-0.424817404	-1.542334	0.857456	-4.561972***	-4.442916***	-4.41717***			
	ليبيا	-1.343985	-1.779086	0.932685	-3.328319**	-3.131031	-3.667921 ***			
	موريطانيا	0.506358	-1.311627	1.798389	-4.125958***	-4.226231**	-3.90657***			
	المغرب	0.633036	-2.12368	2.740907	-4.348963***	-4.212319*	-3.621291***			
	تونس	-0.21789	-2.083138	2.054717***	-3.776769***	-3.516633*	-3.318009***			
INF	الجزائر	0.205449	-3.822318**	1.364251	-2.32626	-2.431402	-1.16911	-5.85372***	-5.757368***	-5.920075***
	ليبيا	-0.203906	-3.930196**	1.096354	-2.951671*	-3.034202	-2.535205**	-7.997927***	-7.864***	-8.113418***
	موريطانيا	3.614303	-1.420951	2.45183	-2.940001*	-3.549894*	-1.182398	-7.490113***	-7.432664***	-7.631216***
	المغرب	-4.002368***	-0.996363	1.773696	-3.613038**	-4.519231***	-1.361045	-9.34522***	-9.190735***	-9.454523***
	تونس	1.818591	-0.642901	1.80957	0.199004	-0.855147	1.14515	-11.0136***	-4.594869**	-10.90549***

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج EViews 7

يظهر اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) في المستويات بوجود قاطع وبقاطع ومتجه زمني وكذلك بدون قاطع ومتجه زمني قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند المستويات 1%، 5%، 10% حيث أن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية مما يعني أن المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها. وبإعادة نفس الاختبار للفروق الأولى و الثانية تبين أن المتغيرات جميعها قد استقرت ومنه رفض الفرضية العديمة وقبول الفرض البديل باستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول و الثاني .

اختبار فيليبس بيرون (PP) : يوضح الجدول رقم (7.2) النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق اختبار فيليبس بيرون (PP) عند المستوى وعند الفروق الأولى

الجدول رقم(7.2): نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)لاستقرار السلاسل الزمنية.

المتغير	البلد	المستوى			الفرق الأول			الفرق الثاني		
		القاطع	القاطع ومتجه زمني	بدون قاطع ومتجه زمني	القاطع	القاطع ومتجه زمني	بدون قاطع ومتجه زمني	القاطع	القاطع ومتجه زمني	بدون قاطع ومتجه زمني
GDP	الجزائر	-0.517366	-1.610472	0.774383	***-4.664115	***-4.390521	***-4.579258			
	ليبيا	-2.330942	*-3.318986	-0.906724	***-9.049931	***-8.715567	***-9.177951			
	موريطانيا	0.165062	-1.441533	1.395582	***-4.276488	***-4.268913	***-4.07086			
	المغرب	0.458719	-2.169026	2.395954	***-4.298387	***-4.147368	***-3.691099			
	تونس	-0.298242	-2.153028	1.751941	***-3.66908	*-3.386611	***-3.348838			
INF	الجزائر	0.76308	-2.248324	3.358572	-2.303645	-2.443873	-1.054318	***-5.854251	***-5.756995	***-5.920956
	ليبيا	-0.142719	-2.052799	1.452774	**-3.033128	*-3.13237	**-2.580806	***-8.089667	***-7.950798	***-8.199985
	موريطانيا	2.822095	-1.338401	8.67011	*-2.945325	**-3.634817	-0.941133	***-8.149763	***-8.152373	***-8.30577
	المغرب	**-3.437592	-1.108735	3.573382	**-3.601592	***-4.455419	*-1.836478	***-25.93975	***-25.59579	***-15.89258
	تونس	2.291732	0.275252	9.032108	-3.137437	*-3.359792	-0.83344	***-9.821926	***-9.413002	***-10.1552

* مستقرة عند المستوى 10% . ** مستقرة عند المستوى 5 و 10% . ***مستقرة عند المستوى 1%، 5%، 10% .

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج EViews 7

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى عدم إمكانية رفض فرضية العدم وذلك لوجود جذر الوحدة لمستويات السلاسل الزمنية إضافة إلى ذلك تشير إلى رفض فرضية العدم لخلو السلاسل الزمنية موضع الدراسة من جذر الوحدة عند فروقها الأولى و الثانية ، ولذلك فان متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى و الثانية .

2. اختبار التكامل المشترك لجوها نسن Johansen Cointegration Test.

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة فسيتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك (Johansen 1988) الذي يعتبر اختبار لرتبة المصفوفة (r) وعندها يمكن الحصول على الحالات التالية:

1. إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر(Rank, r=0) فان هذه المصفوفة تكون صفرية وتكون جميع المتغيرات لديها جذور وحدة، وأن المتغيرات غير متكاملة تكاملا مشتركا فيما بينها.
2. أما إذا كانت رتبة المصفوفة تامة الرتبة (r= n) فان جميع المتغيرات ليس لها جذور وحدة، أي أنها متغيرات مستقرة.
3. أما إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد(r=1) فانه يوجد متجه تكامل مشترك واحد.
4. أما إذا كانت رتبة المصفوفة (1<r < n) ما يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملا مشتركا.

تعتمد طريقة جوهانسن على مقدرات الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood) اختبار وتقدير عدة متجهات للتكامل المشترك ، كما أن هذا الاختبار يساعد على تحديد متجهات التكامل المشترك المقيدة ، ونظرا لأن النموذج في هذه الدراسة يحتوي على أكثر من متغيرين فسوف يتم استخدام تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسن لتحقيق الأهداف المذكورة ، حيث يتم تقدير متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regressive Model VAR)باستخدام جميع المتغيرات متضمنا عددا من المتباطئات تضمن خلو البواقي من أي ارتباط ذاتي .

ويمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك باستخدام الاختبارات التالية :

١. اختبار الأثر Trance (مجموع عناصر قطر المصفوفة)، ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{p} ln(1-\hat{\lambda}_i)$$

٢. اختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue)، ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{max} = -T\, ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

ومن خلال مقارنة نسبة الإمكانية بالقيم الحرجة عند المستوى الاحتمالي 5 % أو 1 % يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك .

الجدول رقم (8.2): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن .

Variables	Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob
GDP	r=0	0.628355	73.83085	69.81889	0.0231
	r≤1	0.414282	40.17709	47.85613	0.2162
	r≤2	0.332626	21.9899	29.79707	0.299
	r≤3	0.209116	8.240144	15.49471	0.4401
INF	r=0	0.900486	124.4986	69.81889	0
	r≤1	0.615812	59.8898	47.85613	0.0025
	r≤2	0.554901	33.10433	29.79707	0.0201
	r≤3	0.31087	10.43952	15.49471	0.2484

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج EViews 7

تبين نتائج الجدول أعلاه لاختبار جوهانسن للتكامل المشترك إلى **وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات الكلية الرئيسية لدول اتحاد المغرب العربي تمكن هذه الدول (الجزائر ، ليبيا ، موريتانيا ، المغرب ، تونس) أن تقود مسار عملية التكامل في المنطقة** و هذا ما يمكن إيضاحه فيما يلي:

1. فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي أوضحت النتائج الإحصائية لاختبار التكامل المشترك وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك عند مستوى 5% حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الأثر (**73.83085**) أكبر من القيمة الحرجة (**69.81889**) عند المستوى الاحتمالي 5% وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك ؛
2. أما متغير التضخم فيوضح اختبار جوهانسن وجود ثلاث علاقات للتكامل المشترك عند مستوى 5% حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الأثر (**124.4986**) أكبر من القيمة الحرجة (**69.81889**) عند المستوى الاحتمالي 5% ، و (**59.8898**) أكبر من القيمة الحرجة (**47.85613**) عند المستوى الاحتمالي 5% ، و (**33.10433**) أكبر من القيمة الحرجة (**29.79707**) عند المستوى الاحتمالي 5% .

خلاصة الفصل :

اتحاد المغرب العربي (UMA)، أو الاتحاد المغاربيا اتحاد إقليمي تأسس بتاريخ 17فبراير/فيفري1989م بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي : المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا و موريتانيا .وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. تعد اقتصاديات الدول الخمس مكملة لاقتصاد بعضها البعض، حيث أن الاتحاد في حال تفعيله سيحقق الاكتفاء الذاتي لكل هذه الدول في معظم حاجياتها . تبلغ مساحة دول هذا الاتحاد مجتمعة 6،041،261 مليون كيلومترا مربعا يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 100 مليون نسمة 80٪ منهم يعيش في المغرب و الجزائر كما أن البلدان يملكان أقوى الاقتصاديات في هذا الاتحاد، حيث أن مجموع اقتصاد البلدين يساوي ٪75 من الاقتصاد الإجمالي لدول الاتحاد. عاصمة الاتحاد هي مدينة الرباط في المغرب .

فالتكامل الاقتصادي بين البلدان المغاربية هو تحقيق نوع من التشابك والاندماج بين فروع وأنشطة الاقتصاديات القطرية , إيجاد سوق واحدة للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج , وهو يتدرج من الشكل البسيط من التنسيق الاقتصادي بين الأقطار المتكاملة .

من تحديات هذا الإتحاد الكفاية ا لغذائية التي تعان منها الدول المغاربية مند الاستقلال وإلى يومناهذا , تعدد العضوية في التجمعات التكاملية , التنافسية العالمية للمنتجات...ولمواجهة هذه التحديات العمل على تشجيع التعاون الثنائي بين بلدان المغرب العربي كطريق لتعزيز التكامل الاقتصادي الجماعي المغاربي , تشجيع حركة رؤوس الأموال , والأفراد بين الأقطار المغاربية ، العمل على وضع إستراتجية مغاربية تتبنى مقاربة شمولية في مجال الاقتصادي , وفي العلاقات بين الدولة , والقطاع الخاص .

بعد القيام بدارسة قياسية لمدى ملائمة قيام تكامل اقتصادي تبين نتائج إلى وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات الكلية الرئيسية لدول اتحاد المغرب العربي تمكن هذه الدول (الجزائر ، ليبيا ، موريتانيا ، المغرب ، تونس) أن تقود مسار عملية التكامل في المنطقة .

الخاتمة :

في العالم اليوم الذي تتسارع فيه عمليات العولمة المتزايدة تطورا , مع زيادة إقامة التكتلات الإقليمية الاقتصادية والتجارية , حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إلى التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء , وذلك بهدف تنمية وتدعيم القطاعات المختلفة بالدول في ضل الصراعات , والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الدول , حيث يفتح باب العضوية في هذه التكتلات لمجموعة الدول المتجاورة جغرافياً , والتي تنتهج فلسفات , ونظم اقتصادية متشابهة , أو على الأقل متقاربة يجعلها تكامل اقتصاديا , وهو مدعى الكثير من الدول المتقدمة , و النامية إلى المزيد من التكتل الاقتصادي لتشكيل قوى اقتصادية عملاقة للحفاظ على قوة أوضاعها الاقتصادية , وزيادة صلابتها , وفاعليتها , ولقد تطرق العديد من المختصين و الباحثين و العلماء خاصة في مجال علم الاقتصاد و علم السياسة و علم الاجتماع , وعليه فقد تعددت وجهات نظر العلماء حول تفسير وتعريف ظاهرة التكامل , وذلك باختلاف الزوايا التي ينظر له بها , وقد تم من خلال هذه المذكرة الاعتماد على الجانب الاقتصادي و السياسي للتكامل , وعلى الرغم من تباين و تعدد تعريف التكامل إلا أن كل من علماء الاقتصاد و السياسة يقرون بأن التكامل الاقتصادي هو إزالة كافة الحواجز و العوائق على حركة التجارة الدولية , و كل أشكال التمييز بين الأطراف المنتمية للتكامل الاقتصادي , وتطبيق سياسات موحدة بين الدول المتكاملة من شأنها تحقيق درجة أسمى من الرفاهية الاقتصادية و التبادل التجاري و تحقيق معدلات نمو جيدة .

ويتم اللجوء إلى التكامل الإقليمي من طرف الدول لأجل تحقيق أهداف اقتصادية إنمائية وسياسية أمنية تعجز عن تحقيقها منفردة , وللتكامل الاقتصادي خطوات اقتصادية متعارف عليها حددها العالم الاقتصادية الأمريكي "بيلا بالاسا " والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة ثم اتحاد جمركي, سوق مشتركة, اتحاد الاقتصادي وأخيرا اندماج اقتصادي تام .

تزخر منطقة المغرب العربي من الجماهيرية الليبية شرقا إلى المملكة المغربية غربا بثروات كبيرة تمكن شعوب هذا البلدان من الخروج من حالة العجز وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة , فهناك موارد وثروات طبيعية زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة , وموارد مالية معتبرة , وإمكانيات معنوية مساعدة , وكذلك العوامل الغير اقتصادية وتكمن في العوامل الموحدة لدول المغرب العربي , والمتمثلة في وحدة اللغة والدين , وحدة التاريخ التي تتمثل بالأساس في المشاركة في ظهور الحضارة العربية الإسلامية و لكفاح الموحد من أجل التحرر من عبودية الاستعمار , إضافة إلى الوحدة الجغرافية , وحدة القيم الروحية , وأخيرا وحدة العادات والتقاليد , وكذا العوامل اقتصادية ففضلا عن نجاح المذهبية العقائدية التي تجمع بين سكان منطقة المغرب العربي والتي تعد قاعدة هامة ستساعد على تحقيق التقارب والتعاون , فإن هناك عوامل أخرى لنجاح التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب

المتمثلة في التنوع والتباين في حجم الثروات الطبيعية و الطاقات البشرية المتاحة , وكذا اختلاف الإمكانيات المالية المتوفرة من قطر إلى آخر.....

ولكن في الواقع الحالي تحول التكامل الاقتصادي لدول الإتحاد المغاربي إلى شعارات لفضية تتداول في المناسبات ويترنم بترديدها دون أدنى شيء من هذا الواقع , ولعل العالم السياسي أهم العوامل المعيقة التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق التكامل الاقتصادي , رغم عناصر القوة المتوفرة ورغم الموروث الحضاري والثقافي العربي والإسلامي .

النتائج :

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيها يلي :

1. إن إتحاد المغرب العربي هو تكتل دولي غير أنه ينتمي إلى نمط من التكتلات تغلب عليها صفة الاستقلالية حيث تحتفظ فيها الدول الأعضاء بكامل شخصيتها القانونية , وهذا النوع من التكتلات يوصف بأنه قلق و غير ثابت وهو يعبر عن مرحلة انتقالية لا تستمر طويلا فإما غن تتحلل دولة من الروابط التي تربط بينها وإما أن تندمج في إتحاد أقوى ؛
2. يمكن تفسير إتحاد المغرب العربي على ضوء نظريات التكامل الدولي , وهو وإن جاء ومتأثرا بوضوح بالنموذج المبني على المقاربات السياسية , إلا أنه حمل كذلك بعض خصائص النموذج الوظيفي في التكامل الدولي , والمبني على مقاربات اقتصادية , وهذا ما كشفته الأبعاد التنموية لإتحاد كما يتضح من خلال أهدافه هذا بالإضافة كذلك إلى المؤسسات القطاعية المتعددة التي أنيطى بها مهمة تحقيق تلك الأهداف التنموية , إلا أن الاكتفاء بالإشارة إلى هذا الأخيرة بشكل شديد الاختصار و حرمان تلك المؤسسات من أي صلاحيات و كذلك كيفية البناء المؤسساتي الفوقي حيث تميز بهيمنة مطلقة لمجلس الرؤساء ؛
3. تتوفر المنطقة المغاربية على عناصر غير قابلة للتصرف وبالتالي فهي مهمة في إسناد العمل المغاربي المشترك وهذه العناصر هي المقومات الحضارية و التي نجملها في وحدة الدين و اللغة و الثقافة و وحدة التاريخ والحضارة و التي يسمح متنها ومضامينها بتقوية الإحساس و الشعور بالمصير المشترك لدى الأفراد و المجتمعات بالمنطقة ؛
4. إن معرفة حجم الإمكانيات المتاحة على مستوى البلدان المغاربية في غاية الأهمية من ناحية إبراز درجة تقصير السياسات التنافرية على مستوى دول الاتحاد في استغلال تلك الإمكانيات لتخفيض هذا الشكل الجديد من الاستعمار الاقتصادي , وبالتالي تماديها في تعميق درجة التبعية , ومن ناتجة أخرى فإن عملية إظهار الحجم الحقيقي لتلك الإمكانيات والموارد يظهر نسبة العجز التي قد تؤول إلى نقص الموارد , كما تبرز تلك الأهمية لأنه لا يمكن صياغة إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف دون الانطلاق من معرفة حقيقية لحجم إمكانياتنا الذاتية على مستوى بلدان الاتحاد المغاربي؛

5. تزخر منطقة المغرب العربي بثروات كبيرة تمكن شعوب هذا البلدان من الخروج من حالة العجز وتجعلها من أقوى التكتلات الاقتصادية , فهناك موارد وثروات طبيعية وزراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة , وموارد مالية معتبرة , وإمكانيات معنوية مساعدة , وكذلك العوامل الغير اقتصادية وتكمن في العوامل الموحدة لدول المغرب العربي , والمتمثلة في وحدة اللغة والدين , وحدة التاريخ التي تتمثل بالأساس في المشاركة في ظهور الحضارة العربية الإسلامية و لكفاح الموحد من أجل التحرر من عبودية الاستعمار , إضافة إلى الوحدة الجغرافية , وحدة القيم الروحية , وأخيرا وحدة العادات والتقاليد , وكذا العوامل اقتصادية ففضلا عن نجاح المذهبية العقائدية التي تجمع بين سكان منطقة المغرب العربي والتي تعد قاعدة هامة ستساعد على تحقيق التقارب والتعاون , فإن هناك عوامل أخرى لنجاح التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب المتمثلة في التنوع والتباين في حجم الثروات الطبيعية و الطاقات البشرية المتاحة , وكذا اختلاف الإمكانيات المالية المتوفرة من قطر إلى آخر.....

التوصيات :

1. اتخاذ جملة من المبادرات لزيادة تسهيل انسياب السلع و الخدمات بين بلدان المغرب العربي , تمهيدا لقيام السوق المغاربية المشتركة , واستكمال بقية المرافق المفقودة في وسائل الاتصال البري والحديدي و البحري و الجوي ؛
2. العمل على تنسيق مواقف الدول المغاربية في المنظمات والمحافل الدولية و الجهوية ذات العلاقة التجارية العالمية بما فيها التكتلات الاقتصادية ؛
3. إقامة مشاريع صناعية مشتركة , والعمل على إضفاء الصبغة المغاربية على المشاريع المشتركة القائمة ؛
4. إعداد ميثاق العمل الاقتصادي على أساس مبادئ التكامل الاندماجي, والاعتماد الجماعي على الذات , وفقا لإستراتيجية موحدة قائمة على الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والهياكل القائمة والموارد المتاحة في نطاق خطة اقتصادية شاملة ؛
5. العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية خاصة في مجال التجارة الخارجية , وضمان الأمن الغذائي, واستغلال الثروات الطبيعية المتاحة زراعية أو مناجم بترولية أو غيرها؛
6. العمل على وضع إستراتيجية مشتركة في المجال الاقتصادي , وتفعيل نشاطات مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك كرافد من روافد الوحدة الاقتصادية المغاربية , وصولا إلى التكامل والاندماج الاقتصادي , بدءا بتكريس الاتحاد الجمركي المغاربي و منطقة التبادل الحر ؛
7. دعم مشاريع البنية الأساسية الضرورية لقيام التكامل الاقتصادي كالطريق السيارة والقطار المغاربي و غيرها؛
8. العمل على توحيد التشريعات المتعلقة بمختلف مجالات التنمية الاقتصادية المستدامة ؛

قائمة المراجع :

أولا– المراجع بالغة العربية :

القرآن الكريم:

سورة المائدة – الآية 4.

الكتب الحديثة

1. أمين ساعاتي، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1997.
2. بيلا بلاسا , نظرية التكامل الاقتصادي , ترجمة رشيد البراوي , القاهرة , 1964 .
3. خالد محمد الساعي , أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EViews , دار الكتاب الثقافي , الأردن, 2011 .
4. سامي عفيفي حاتم , التكتلات الاقتصادية ين التنظير والتطبيق , القاهرة , 2005 .
5. سفيان وجة علامة , مريم قايد , اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة , الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي , قسنطينة .
6. صلاح الدين حسن السيسي , النظم والمنظمات الإقليمية و الدولية , دار الفكر العربي , مصر , 2007.
7. عبد الحكيم الرفاعي ، الرسوم الجمركية والتكتلات الاقتصادية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء والتشريع ، القاهرة ، 1996 .
8. عبد الرحيم إكرام ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ط 1 ، 2002 .
9. عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة ، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2003
10. عادل أحمد حشيش ، أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب،أساسيات الاقتصاد الدولي ، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998 .
11. عبد المطلب عبد الحميد , السوق العربية المشتركة , الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة , القاهرة : مجموعة النيل العربية , 2003 .
12. عبد الحكيم الرفاعي , الرسوم الجمركية والتكتلات الاقتصادية , الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء والتشريع , القاهرة , 1996 .
13. عبد القادر عبد القادر عطية , الحديث في الاقتصادي القياسي:بين النظرية و التطبيق, بدون دار نشر, 2004 .
14. فؤاد أبوستيت , التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة , القاهرة , 2004 .

15. محمد رفعت طاقة ، مأزق العولمة ، دار الميسرة للنشر ، عمان الأردن ، 2007.
16. محمد هشام خواجكية , التكتلات الاقتصادية , جامعة حلب : مدرية المطبوعات الجامعية , 1972 .

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. خاطر إسمهان , دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر , رسالة ماجستير , تخصص اقتصاد دولي , مكان المناقشة : جامعة محمد خيضر بسكرة , 2013/2012 ,
2. السعيد بوشول , واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية وآفاقه , رسالة ماجستير , تخصص تجارة دولية , مكان المناقشة: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة , 2009/2008 .
3. عبد اللطيف شهاب زكري ، إمكانيات التكامل الاقتصادي بين أقطار الخليج العربي، رسالة ماجيستر في الاقتصاد، جامعة المستنصرية ، 1982.
4. قصري محمد عادل ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008 .
5. مقروص كمال ، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، 2013 .
6. يحي سعاد , تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة , مذكرة ماجستير, جامعة محمد خيضر , 2012 .

الدوريات والمجلات:

1. أحمد باشي , مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي , ندوة علمية ودولية , سطيف , 8-9 ماي 2004.
2. بوكساني رشيد , دبيش أحمد , التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية , ندوة علمية ودولية , سطيف , 8-9 ماي 2004.
3. جمال لعمارة , التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية , ندوة علمية ودولية , سطيف , 8-9 ماي2004 .
4. الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5 ، جامعة الشلف، 2008.
5. حامد عبيد حداد , التكامل لاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي , مجلة كلية الآداب , العدد 99 .
6. حيزية هادف , التكامل الاقتصادي العربي واستراتجياته المرتقبة مستقبلاً , مجلة أداء المؤسسات الجزائرية , المدية , العدد4 , 2013 .

7. خديجة محسن فينان , ورقة في ندوة " المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة " , الدوحة , 17-18 فيفري 2013 .
8. خوني رابح , حساني رقية , التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية , ندوة علمية ودولية , سطيف , 8-9 ماي2004 .
9. صالح صالحي , التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية , ندوة علمية ودولية , سطيف , 8-9 ماي 2004 .
10. عباس بلفاطمي، جمال بلخياط ، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 50 , جامعة الشلف , 2008 .
11. عبد العزيز حمد العويشق , السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع , مجلة التعاون , العدد66 , الأمانة العامة لمجلس التعاون , ديسمبر 2008 .
12. العسلي سيف مهيوب ,مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات المتوقعة في المنطقة و العالم , مجلة شؤون العصر , المركز اليمني للدراسات عن الإستراتجية, العدد 14,يناير – مارس 2004.
13. العجال أعجال محمد لمين , معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسبل تجاوز ذلك , مجلة الفكر , بسكرة , العدد الخامس .
14. مصطفى عبد الله الكفري – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، – مجلة الحوار المتمدن ، العدد 69 10 ، 2005/01/05 .

قرارات وقوانين ومراسيم :

1. الأمانة العامة للإتحاد المغرب العربي , اتفاق بشأن التعاون بن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد المغرب العربي للإتحاد المغرب العربي, الجزائر 27ديسمبر 1994 .
2. الأمانة العامة للإتحاد المغرب العربي , اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي , ليبيا , 9-1991/10/10 .
3. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي , السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام , العدد 05 , الرياض إدارة الإحصاء , 2012 .
4. صندوق النقد العربي , نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية , 2015 .

دراسات :

1. العسلي سيف مهيوب , مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات المتوقعة في المنطقة والعالم , مجلة شؤون العصر, تصدر عن المركز اليمني للدراسات الإستراتجية , العدد 14, يناير-مارس 2004.
2. بلعور سليمان ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمات العالمية للتجارة – دراسة حالة دول المجلس التعاون الخليجي.
3. وفيق حلمي الأغا، إيهاب وفيق الأغا ، التكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي العربي ، بحث ، جامعة الأزهر-غزة ، 2006.
4. محمد محمود الامام ، منطقة التجارة الحرة العربية – التحديات و ضرورات التحقيق-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
5. مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير – نداء المستقبل, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ط 3, 2005.
6. محمود الحمصي ، ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي ، المستقبل العربي، العدد 142 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر ، 1990 .
7. مقروس كمال، التنافسية في الائتمان المصرفي الجزائري في ضوء تحرير تجارة الخدمات ، بحث الدبلوم ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 2009.

مواقع الالكترونية:

1. https://www.sasapost.com/maghreb-countries-the-numbers-of-lost-fortunes/ , 2017/04/11 , 10:30 .
2. جزيرة نت خدمة خاصة , دول المغرب العربي .. معلومات أساسية , http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages , 2017/04/10

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Division de l'Environnement National et International : Op.cit.
2. Direction de La Politique Economique Générale : « Enjeux sur le Maroc de l'élargissement de.
3. l'Union Européenne à l'Est », Document de Travail n° 87. Ministère des finances et de la privatisation, Maroc, avril 2003.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العـــالي والبحث العلمي

جامعة حمه لخضر الوادي

كلية علوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

الشعبة : العلوم التجارية

التخصص : تجارة الدولية

جدوى التكامل الاقتصادي المغاربي
دراسة قياسية 1980- 2015

إعداد الطلبة:

1- مأمون فاطمة الزهرة
2- بكوش زينب
3- لخويمس محمد فرج

تحت اشراف الدكتور :

- بوشول السعيد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2017-05-29

أمام اللجنة المناقشة المكونة من السادة :

الدكتور	غانية نذير	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	رئيسا
الدكتور	بوشول السعيد	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	مشرف ومقرر
الدكتور	هويدي عبد الجليل	أستاذ مساعد ب بجامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

الإهداء

نهدي ثمرة جهدينا

إلى حبيب الله وحبيبنا ومن صلت عليه الملائكة , صاحب الفردوس الأعلى وسراج الأمة نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) ؛

إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى : (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا) . سورة الإسراء (24) ,

الى والدينا أطال الله بعمرهم ،

إلى إخوتنا وإلى أخواتنا حفظهم وحماهم الله ؛

كما أهدي عملينا المتواضع إلى أساتذتنا الكرام , وجميع من تعاقبوا في تعليمنا في مقاعد الدراسة ,

إلى من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل ؛

إلى من درسنا وأتممنا معهم مشوارنا الجامعي زملائنا وزميلاتنا ؛

إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة ,

إلى كل من يتصفح مذكرتنا الآن .

فاطمة الزهرة مأمون , زينب بكوش , محمد فرج لخويمس .

شكر وعرفان

قال الله تعالى : " **رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ** " ﴿١٩﴾ , سورة النمل الآية 19 ؛

الحمد لله والشكر لله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإمام هذا العمل الذي نتمنى أن يكون في المستوي المطلوب ؛

وبعد ....

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف " بوشول السعيد " عل خدمته ودعمه وتوجيهاته التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذه الدراسة ؛

وشكرا جزيلا الشكر لكل من علمنا حرفا وأنار لنا الطريق بالعلم وزودنا بالمعرفة , وكل من سعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ؛

بارك الله في الجميع أعلى بين الصالحين درجاتهم وعند الله وحده جزائهم .

فاطمة , زينب , محمد فرج .

الملخص :

تناولت الدراسة البحث عن معرفة جدوى التكامل الاقتصادي لدول الاتحاد المغرب العربي أي هل تتحصل دول لاتحاد المغرب العربي على منافع عند قيام هذا الاتحاد أولا , حيث تناولنا في الفصل الأول مفاهيم ومرتكزات التكامل الاقتصادي , وكذا تطرقنا إلى تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي , أما في الفصل الثاني تناولنا الاتحاد المغرب العربي والتكامل الاقتصادي , حيث أهم ما تم الوقوف عنده هو أن لاتحاد مغرب العربي له عوامل متشابه منها الدين اللغة والتاريخ , وتقاربها الجغرافي وتوفرها على إمكانات اقتصادية هائلة ,كما اتضح من خلال هذا الفصل عوامل نجاح التكامل الاقتصادي لدول لاتحاد المغرب العربي, وهي العوامل الاقتصادية والغير اقتصادية المتوفرة في دوله من شأنها تحقيق أسمى درجة من الرفاهية الاقتصادية , والتبادل التجاري , وتحقيق معدلات نمو جيدة .

الكلمات المفتاحية :

الاتحاد المغرب العربي , التكامل الاقتصادي , الإمكانيات , الموارد المتاحة .

Abstract :

The study examined the study of the feasibility of the economic integration of the countries of the Arab Maghreb Union, ie, do the countries of the Arab Maghreb Union get the benefits of this union first, where we discussed the concepts and pillars of economic integration in the first chapter, as well as the experience of economic integration of the GCC countries. The second chapter dealt with the Arab Maghreb Union and economic integration. The most important thing was that the Arab Maghreb Union has similar factors, such as religion, language and history, geographical proximity and availability of enormous economic potential. The economic growth of the countries of the Arab Maghreb Union, the economic and non-economic factors available in its countries, can achieve the highest degree of economic prosperity, trade exchange and achieve good growth rates.

Keywords:

Arab Maghreb Union, economic integration, possibilities, available resources.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
♦ **الإهداء**	I
♦ **الشكر**	II
♦ **ملخص**	III
♦ **الفهرس**	V
♦ **قائمة الجداول**	VII
♦ **قائمة الأشكال البيانية**	IX
♦ **قائمة الملاحق**	XI
♦ **المقدّمـة العامـة**	أ- و
♦ **الفصل الأوّل : الإطار النظري للتكامل الاقتصادي**	01
المبحث الأول: التكامل الاقتصادي (مفاهيم ومرتكزات).....	03
المطلب الأول : مفهوم وأهداف وأهمية التكامل الاقتصادي	03
المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي	07
المبحث الثاني : تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	11
المطلب الأول : ماهية التكامل الاقتصادي لدول مجلس تعاون الخليجي	11
المطلب الثاني : السوق الخليجية المشتركة تقدم محرز للتكامل الاقتصادي الخليجي	13
♦ **الفصل الثاني : اتحاد المغرب العربي والتكامل الاقتصادي**	**21**
المبحث الأول : ماهية اتحاد المغرب العربي	23
المطلب الأول : النشأة والتطور الاتحاد المغاربي	23
المطلب الثاني : الأهداف والهيكل التنظيمي الاتحاد المغاربي	25
المطلب الثالث : الإمكانيات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي	30
المبحث الثاني: تحديات التكامل الاقتصادي المغاربي	41
أولا : الكفاية الغذائية ، التخفيف من آثار توسع الإتحاد الأوروبي	41
ثانيا : التنافسية العالمية للمنتجات ، تحديات الشراكة الأورو-متوسطية	43
المبحث الثالث : دراسة قياسية لجدوى التكامل الاقتصادي	45
أولاً : منهجية الدراسة	45
ثانيا : البيانات المستخدمة	45
ثالثا : الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج.	46
♦ **الخـاتمـة العامـة**	53
♦ **قائمة المراجع**	57
♦ **الملاحق**	60

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	أمانة الإتحاد المغرب العربي .	28
2.2	الناتج محلي الإجمالي لدول الإتحاد المغاربي خلال 2010-2013 .	31
3.2	عدد سكان دول المغرب العربي خلال 2010-2013 .	32
4.2	عدد سكان دول المغرب العربي خلال خلال 2010-2013 .	32
5.2	كمية المواد المصدرة من دولة الجزائر لسنة 2013 .	33
6.2	خريطة توزيع البترول والغاز بمناطق الجزائر	34
7.2	كمية المواد المصدرة من دولة المغرب لسنة 2013	35
8.2	كمية المواد المصدرة من دولة تونس لسنة 2013	35
9.2	كمية المواد المصدرة من دولة ليبيا لسنة 2013	36
10.2	كمية المواد المصدرة من دولة موريتانيا لسنة 2013	37
11.2	كمية المواد مستورد من الجزائر لسنة 2013	38
12.2	كمية المواد مستورد من المغرب لسنة 2013	38
13.2	كمية المواد مستورد من تونس لسنة 2013	38
14.2	كمية المواد مستورد من ليبيا لسنة 2013	39
15.2	كمية المواد مستورد من موريتانيا لسنة 2013	39

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	أشكال التكامل الاقتصادي .	10
2.1	عدد الافراد من مواطني دول المجلس تم دخولهم للدول الاعضاء الاخرى .	14
3.1	عدد مواطني دول المجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدول الاعضاء الاخرى .	15
4.1	عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الخاص بالدول الاعضاء الاخرى .	15
5.1	إجمالي عدد الطلاب في جميع مراحل التعليم في المدارس الحكومية بالدول الاعضاء الاخرى .	16
6.1	عدد مواطني دول المجلس الممتلكين للعقارات بالدول الاعضاء الاخرى .	16
7.1	إجمالي التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الانشطة الاقتصادية .	17
8.1	إجمالي عدد البنوك المصرح لها بالاعمال في دول مجلس التعاون الاخرى .	17
9.1	عدد الشركات المساهمة المسموح تداول اسهمها لمواطني دول المجلس .	18
10.1	إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات – واردات) .	19
11.1	عدد المواصفات القياسية الخليجية المعتمدة في دول المجلس.	19
1.2	الناتج محلي الإجمالي لدول الإتحاد المغاربي خلال 2010- 2013 .	30
2.2	الحسابات القومية عدد السكان (مليون نسمة)، متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى .	31
3.2	كمية المواد المصدرة من دول الإتحاد المغرب العربي لسنة 2013 .	33
4.2	كمية المواد مستورد من دول الإتحاد المغرب العربي لسنة 2013 .	37
5.2	نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج خلال الفترة (1980-2015) .	45
6.2	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرار السلاسل الزمنية .	48
7.2	نتائج اختبار فيليبس بيرون(PP) لاستقرار السلاسل الزمنية.	49
8.2	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن .	51

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	مخرجات EViews 7 لاختبار التكامل المشترك	61